الجمهورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبيــة

وزارة التعليــم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مادة:

السياسات الاقتصادية

مطبوعة على الخط

موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية

سنة أولى ماستر

تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد:

د . عدائكة أسماء

السنة الجامعية: 2023/2022

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**04**
المبحث الأول **عموميات حول السياسة الاقتصادية**	
المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية وأنواعها	**07**
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية	**21**
المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية	**32**
المبحث الثاني **السياسة المالية**	
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها	**36**
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	**40**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية ومواجهتها لعجز الموازنة العامة	**51**
المبحث الثالث **السياسة النقدية**	
المطلب الأول: تعاريف السياسة النقدية وأهدافها	**61**
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	**65**
المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش	**71**
المبحث الرابع **السياسة التجارية**	
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها	**75**
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	**81**
المطلب الثالث: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات	**85**
المبحث الخامس **السياسة الاستثمارية**	
المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها	**89**
المطلب الثاني: العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار	**91**
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار	**92**
المطلب الرابع: العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي	**95**
المبحث السادس	

السياسات الاقتصادية ودورها في ضبط الاختلالات	
المطلب الأول: السياسة المالية والنقدية ودورها في ضبط العجز الموازني	**101**
المطلب الثاني: دور السياستين المالية والنقدية في الخروج من ضغط الركود والكساد والبطالة.	**105**
المطلب الثالث: السياستان المالية والنقدية ودورها في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	**107**
المطلب الرابع: السياسات المالية والنقدية ومواجهة مأزق التضخم:	**111**
الخاتمة	**129**
قائمة المصادر والمراجع	**131**

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 01: مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	16
جدول رقم 02 : نسبة مساهمة مكونات الطلب في معدل النمو الاقتصادي	25

فهرس الأشكال

الجدول	الصفحة
شكل رقم 01 : مخطط توضيحي لسياسة الانعاش	18
شكل رقم 02 : مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	19
شكل رقم 03 : مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	20
شكل رقم 04 : المربع السحري لكالدور	22
شكل رقم 05 : العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل	26
شكل رقم 06 البطالة وتناقص الطلب الكلي	28
شكل رقم 07: هيكل السياسة الاقتصادية	33
شكل رقم 08 : مصادر الإيرادات العامة	46

مقـــــــدمة

مقدمة

يبدو أن الدور الاقتصادي الذي اكتسبته الدول في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي فرض عليها إعتماد مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تعد السياسة التجارية النقدية والمالية جزء منها، فهذه الأخيرة تعتبر الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي. وكل اداة من ادوات السياسة الاقتصادية بعد عاملاً مهمًا وفعالاً في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول بإعتبارها مرآة كاشفة لواقع النمو والإستقرار الاقتصادي للدول.

أصبحت الحاجة تشتد في هذا الوقت إلى وجود السياسات الاقتصادية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد، فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي من أجل التصدير في معظم دول العالم،

وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الاستثمارية وسياسة التكيف الهيكلي والتثبيت.

وتحتل كل سياسة من هذه السياسات مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي تنشدها الاقتصاديات الوطنية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، لذا حاولنا أخذ بعض أو أهم السياسات الاقتصادية لدراستها في هذا الفصل.

وقد عالجنا في هذه المطبوعة السياسات الاقتصادية الكلية من حيث المفهوم والإطار النظري العام وكذا أهدافها وأدواتها، منها المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية، متناوليين في:

المبحث الأول عموميات حول السياسات الاقتصادية من حيث التعريف، أنواعها، أهدافها وأدواتها.

أمّا المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى السياسة المالية من حيث المفهوم والتعريف وكذا أهدافها وأدواتها، ثم تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في السياسة المالية ومواجهتها لعجز الموازنة العامة .

وفي المبحث الثالث حاولنا التعمق إلى السياسة النقدية من حيث المفهوم والتعريف والأهداف والأدوات وولجنا بعد ذلك لعلاج للسياسة النقدية للتضخم والانكماش

وفي المبحث الرابع عالجنا السياسة التجارية من حيث المفهوم، الأنواع والأهداف ثم كيفية علاج السياسة التجارية لعجز في ميزان المدفوعات.

وفي الأخير حاولنا التطرق في المبحث الخامس إلى السياسة الاستثمارية من حيث التعريف والاهداف والعوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار، ونظريات وسياسة الاستثمار والعلاقة بين اهداف سياسة الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الوطني .

1 المبحث الاول

عموميات حول السياسة الاقتصادية

المبحث الأول

عموميات حول السياسة الاقتصادية

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يتبادر إلى أذهاننا تساؤل حول الأداة التي تستعملها الدولة لتحقيق هذا الاستقرار.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى دراسة السياسة الاقتصادية والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة، وأهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن لنا دراستها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : ماهية السياسة الاقتصادية وأنواعها

ارتأينا قبل التطرق إلى ماهية السياسة الاقتصادية إلى واجب معرفة دور الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبارها المحدد للسياسات العامة.

1. دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

1.1. مفهوم الدولة :

الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع، إن التعرف عن طبيعة الدولة بتعرف من ضبط عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة.[1]

أ. **المجتمع** : هو مجموعة إنسانية أو مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل، فالمجتمع إذن لا يمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي نحدد موقف كلّ منهم إتجاه الآخر.

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، دون سنة نشر، ص،ص: 16،18.

ب. الدولة : هي شكل من أشكال التنظيم، وهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الإجتماعية الحاكمة والطبقات الإجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمن تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك أن الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري سيستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة.

ج. الحكومة: هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخياً في فترة معينة ومن ثَمَ فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.[1]

2.1. تطور دور الدولة :

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى، وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية، بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادية، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار.[(2)]

[(1)] أسماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مجلس التعاون الخليجي ...أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020، ص 41.

[(2)] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 37.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماماً بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات، ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية.

وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الصواب تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي :

1.2.1. الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي :

لقد كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر أين ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأن كلّ فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأنّ المصلحة ليست إلاّ مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد إتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخلياً وخارجياً.[1]

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى، الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص: 11.

في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تتبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، لقد قامت أفكار الكلاسيك على أنّ هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد وعليه فإن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإن هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع، أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة، إلى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعي الكلاسيك.[1]

2.2.1. الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي :

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي "كينز" خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار "كينز" معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة.[2]

لقد قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي «المفاهيم والنظريات الأساسية»**، ج1، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص: 85.
[2] سامي خليل، نفس المرجع أعلاه، ص: 90.

الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة.

وأمّا في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي اتبعتها الدول.[1]

وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دوراً متزايداً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة، إنّ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية، والذي يقر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.[2]

مما سبق يتضح أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جداً ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

3.2.1. الدولة الاشتراكية (المنتجة) ودورها في النشاط الاقتصادي :

بعد الحرب العالمية الأولى، سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي، وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولا شك أن البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في الوقت

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 18.
[2] سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، دون طبعة، القاهرة، 1991، ص: 25.

الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة.

مما سبق يتضح أن للدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنح الاحتكارات الخاصة بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء[1]، حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة دفعه الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

إنّ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة، لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أن لكلّ دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة أنّ دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية.

2. مفهوم السياسة الاقتصادية :

تستعمل كلمة سياسة[2] في لغة العرب مصدر لساس يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلح، وزيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة إختلال الاستقرار الاقتصادي الشئ يفرض عليها إمتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكننا تلخيص هذه الأدوات فيما

[1] سعيد النجار، نفس المرجع أعلاه، ص: 08.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادى للدخول في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993، ص، ص: 15،16.

يعرف بالمربع السحري لكالدور، فما هي إذن السياسة الاقتصادية؟ وما هي أنواعها؟ وهل يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ؟.

1.2. الإطار النظري للسياسة الاقتصادية :[1]

يُقصد بها منذ إن استعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدولة وعُرفت أيضاً أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع[2]، لذلك ومن أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية لابد من إدراج مجموعة من التعريفات.

1.1.2. تعريفات السياسة الاقتصادية :

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كلّ ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[3]، كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية"[4]، ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية[5]، وتُعرف أيضاً على أنها مجموعة توجيهات كلّ التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبّر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال[6]،

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 73.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[3] دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص: 43.

[4] نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990، ص: 141.

[5] رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996، ص: 325.

[6] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006، ص،ص: 13،14.

كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[1]

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف،[2] لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين :

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.[3]

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

وتختلف الغايات عن الأهداف، فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات، بينما الوسائل تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها.[4]

أهداف + أدوات + زمن[5]

---

[1] Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002, p: 188.

[2] نعمت الله نجيب وآخرون، نفس المرجع، ص: 441.

[3] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[4] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 74،75.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 14.

2.1.2. مضمون السياسة الاقتصادية :

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً من مظاهر السياسة العامة للدولة، وتتضمن ما يلي :

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار.
- وضع تدرج بين الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.
- تحليل الارتباط بين الأهداف، حيث أنه عدد وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لأجل ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار.
- اختيار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.[1]

3. أنواع السياسة الاقتصادية :

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 29،30.

تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع الهياكل
الآثار	نوعية	كمية

Source : Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002, p: 188.

1.3. السياسة الاقتصادية الظرفية :

كما ذكرنا سابقاً، تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها :

1.1.3. سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية إنكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه[1]، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).[2]

2.1.3. سياسة الانعاش : وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وهي مستوحاة من الفكر الكيتري[*]، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان

[1] عبد الله بالوناس، **الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 132.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[*] نقصد بالتحليل الكيتري إسهام "جون مينار كيتر" (1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم وتفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل

إلى التمييز بين الانعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

شكل رقم (1)

مخطط توضيحي لسياسة الانعاش

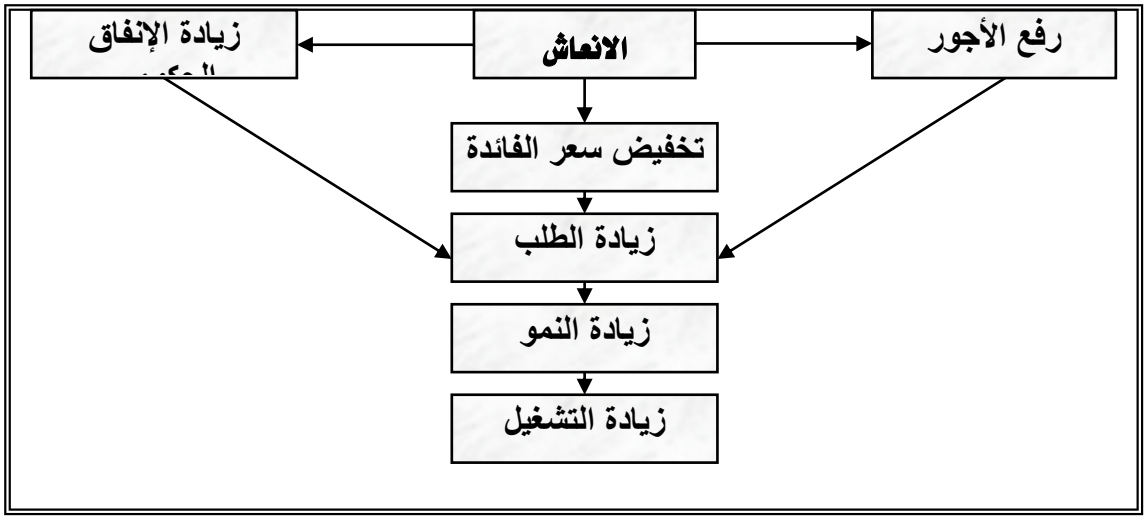

المصدر : وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

3.1.3. سياسة الانكماش : وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.[1]

"كيتر"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكيترية، ومنهم على الخصوص: R.F. Kahin; E.AG. Robinson; P.Sraffa; C.H.P. Gifford; A.F.W. Plumptre; A. Hansen J.E. Meaole; P. Samulson J.; Hicks;

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

شكل رقم (02)

مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

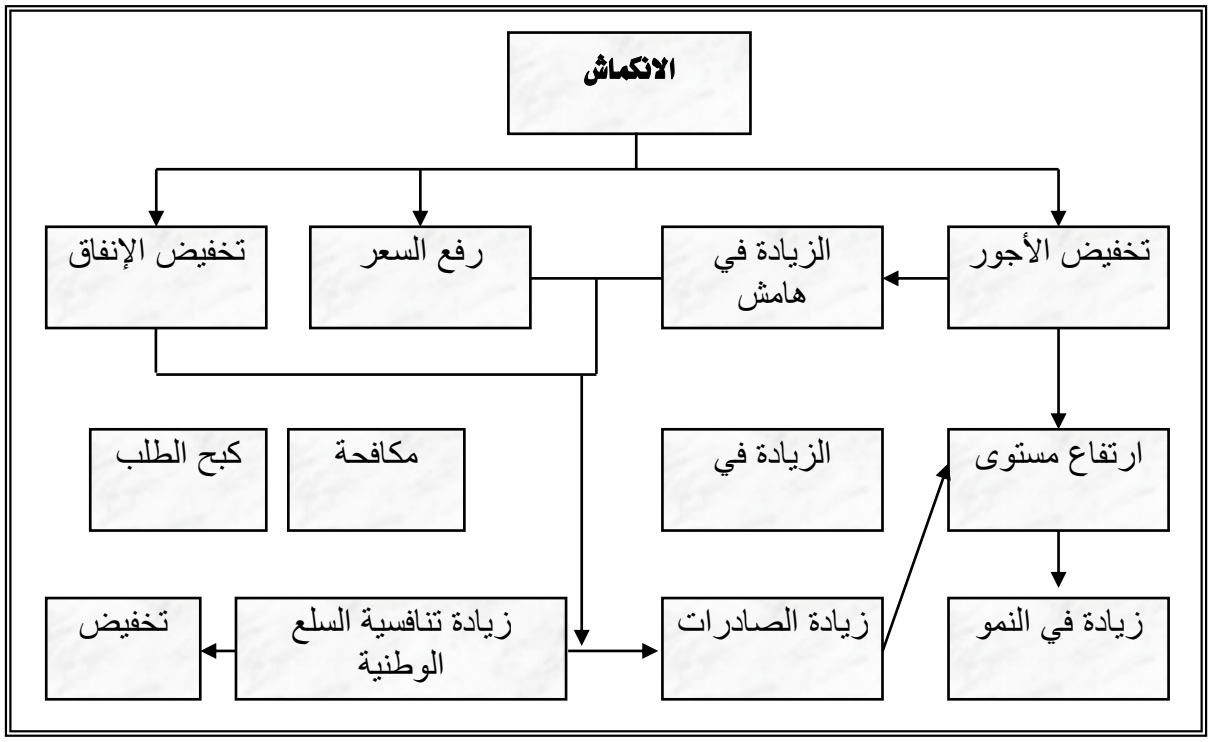

المصدر : وليد عبد الحميد عايب، **<u>الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي</u>** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

4.1.3. سياسة التوقف ثم الذهاب :[1*] تم إعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[1]

[*] تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.
[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

شكل رقم (03)

مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب

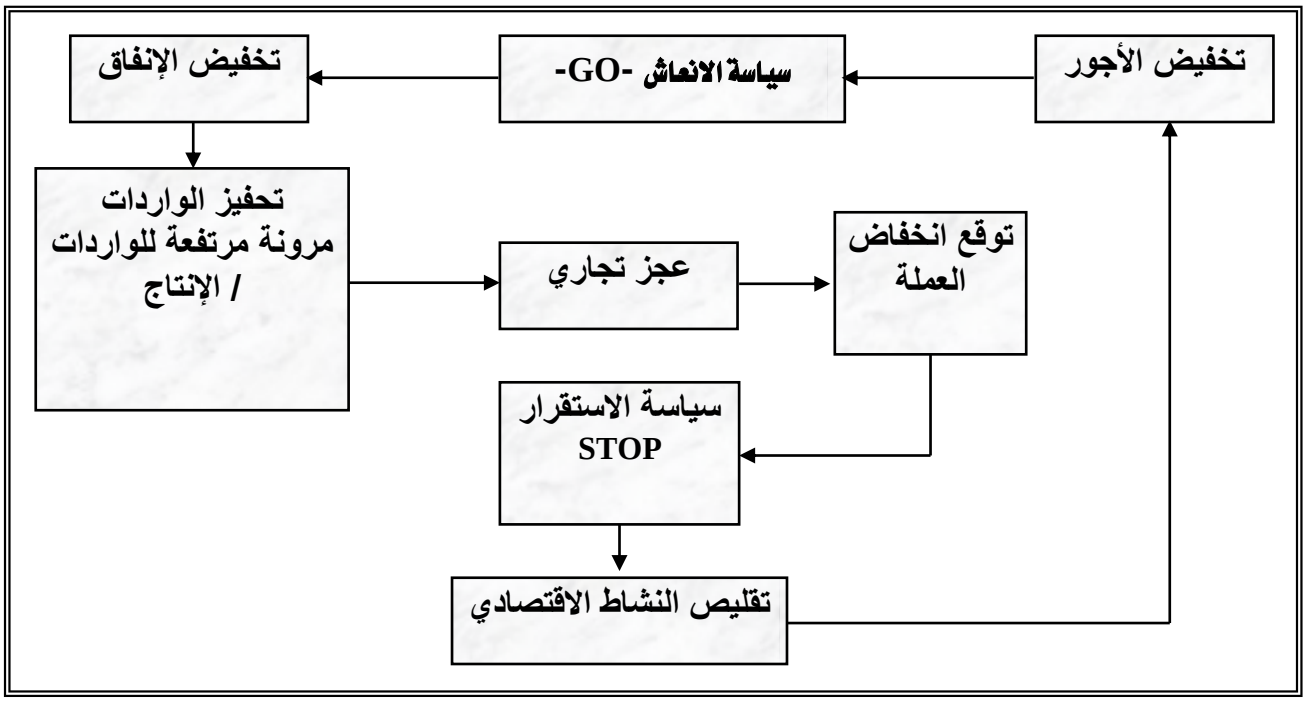

المصدر : وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33.

2.3. السياسة الاقتصادية الهيكلية :

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كلّ القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال : دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق وأن أشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات

الانعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.[1]

المطلب الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلاّ أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور[2*] وهي :

- تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- محاربة البطالة وتوفير الشغل؛
- تحقيق التوازن الخارجي؛
- محاربة التضخم.

لذلك تقوم الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن هذه الأهداف بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي.

[1] عبد الله بولوناس، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

[*] نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي **" كالدور "** في أربعة نقاط سماها بالمربع السحري لـ" **Kaldor** "، وهي البحث عن النمو الاقتصادي؛ البحث عن التشغيل الكامل ؛ البحث عن التوازن الداخلي؛ التحكم في التضخم . فالكثير من الدول النامية قامت باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالجزائر مثلا من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها كالبطالة والفقر ... إلخ. قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وهذا بانتهاجها سياسة اقتصادية تخدم مصالحها ومستقبلها على حسب أولويات الإصلاح طمعا للوصول إلى النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة / الباحثة.

شكل رقم (04)

المربع السحري لكالدور

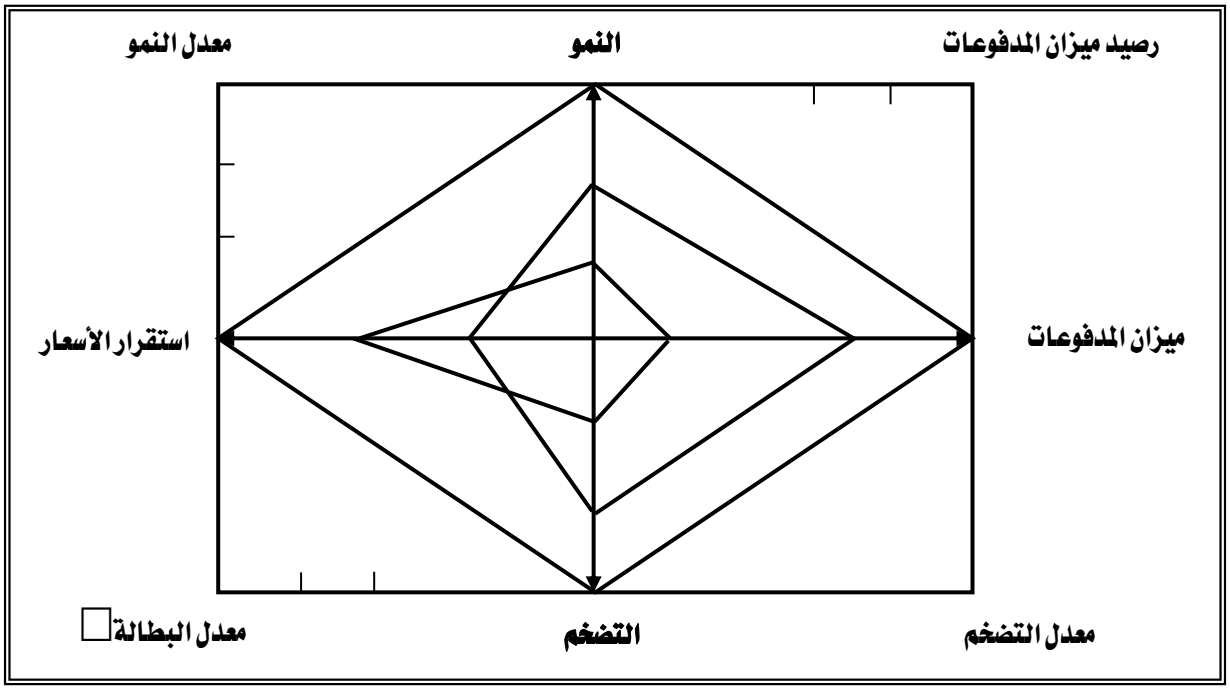

Source : Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002, p: 188.

وفق هذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الآخر والتي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد.[1]

1.1. البحث عن النمو الاقتصادي :

بحيث أن النمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى، حيث أنه يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم إعادة زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلاّ

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة إختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويمكننا التعبير عن الناتج المحلي بالعلاقة التالية:[1]

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية

أو :

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات -مجموع الواردات

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلدٍ ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً، وهذا ما يميز اقتصادات الدول المتقدمة.

ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني، والناتج ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى إتساع النمو، وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغيير في الناتج المحلي الخام الحقيقي، فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يُعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة أوكن "OKUN".[2]

فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامل -الناتج المحلي الخام الفعلي□

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.
[2] برينيه ب. وسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1989، ص: 435.

يمكن الحصول على معدل النمو لدولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية [1]:

$$R = (PIB_t - PIB_{t-1}) / (PIB_{t-1})$$

حيث :

PIB_t = الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t

PIB_{t-1} = الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t−1

وفي جميع الاقتصادات تلعب مكونات الطلب الكلي دوراً أساسياً في تحديد معدل النمو، حيث أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية، حيث : Y تمثل الناتج، M تمثل الواردات، X تمثل الصادرات، cad تمثل الاستهلاك الحكومي، I تمثل الاستثمار الكلي بشقيه، S تمثل التغير في المخزون.

$$Y + M = Cm + cad + I + S + X$$

$$Y = Cm + cad + I + S + (X - M)$$

وانطلاقاً من هذه المعادلة يمكننا حساب مساهمة كلّ متغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن استهلاك العائلات عادة ما يلعب دوراً أساسياً في تشكيل معدل النمو، حيث تشكل في الغالب أكثر من 50% من معدل النمو، كما أن استهلاك الإدارات العمومية يؤثر بشكل دوري على معدل النمو، خاصة في حالة الركود، زيادة على ذلك أن الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يزيد من دور التجارة الخارجية في تشكيل معدل

[1] Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, Paris, 1993, p: 144.

النمو، وسيوضح هذا الجدول مثالاً على مكونات النمو لدولة متقدمة خلال سنة 1990.[1]

جدول رقم (02)

نسبة مساهمة مكونات الطلب في معدل النمو الاقتصادي لسنة 1990

مكونات الطلب الكلي	نسبة المساهمة في النمو
استهلاك العائلات	1,7
استهلاك الإدارات العمومية	0,6
الاستثمار	0,7
التغير في المخزون	- 0,1
الواردات – الصادرات	- 0,3
الإجمالي	**2,6**

Source : Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, Paris, 1993, p: 145.

ويرتبط هدف البحث عن النمو الاقتصادي بالهدف الثاني للسياسة الاقتصادية المتمثل في تحقيق التشغيل الكامل، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 83، 84.

شكل رقم (05)

العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل

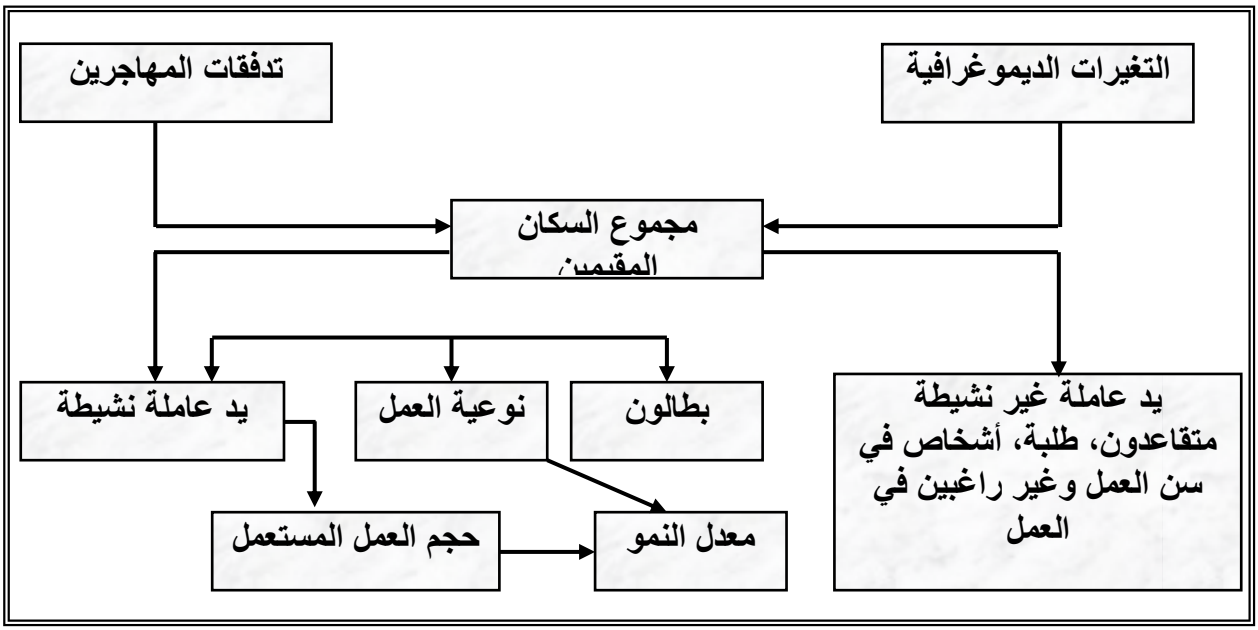

Source : Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, Paris, 1993, p: 191.

كما يرتبط معدل النمو بنوعية العمل المستعمل حيث أن الاقتصاد الوطني بحاجة متزايدة لعمال ذو كفاءة عالية وفي حاجة متناقصة للعمال الذين ليست لهم كفاءة، حيث أن هذه الزيادة في مهارة واحترافية العمال تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل مما يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.

2.1. البحث عن التشغيل الكامل :

إنّ البحث عن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يُعد عنصر العمل أهمها، ويكتنف هذا المفهوم نوع من الغموض لحدٍ ما، حيث أنه يحدث شيء من البطالة بينما العمال يبحثون عن فرص عمل متاحة أمامهم، في هذا الوقت المنقضي للبحث يُعتبرون في حالة بطالة، لا أن نقول بأن مفهوم العمالة الكاملة في إنعدام البطالة، بل بأن جزءًا من البطالة يعكس التغيرات في سوق

العمل، حيث يُعرِّف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمال الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أصلاً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[1]، حيث قسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع وهي :

1.2.1. البطالة الإحتكاكية :

هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة وتحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لهؤلاء وعليها تحدث هذه البطالة والتي يطلق عليها "البطالة الإحتكاكية"[2]، وتقل هذه البطالة كلّما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل، والتي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن البطالة بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات والنشر والإعلان.

2.2.1. البطالة الدورية :

هي البطالة الناتجة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي، وتحدث عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي، وهو ما يبينه الشكل التالي :

---

[1] جيمس جواتيني، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان ، دار المريخ، السعودية، دون طبعة، 1999، ص: 195.

[2] جيمس جواتيني، نفس المرجع أعلاه، ص: 202.

شكل رقم (06)

البطالة وتناقص الطلب الكلي

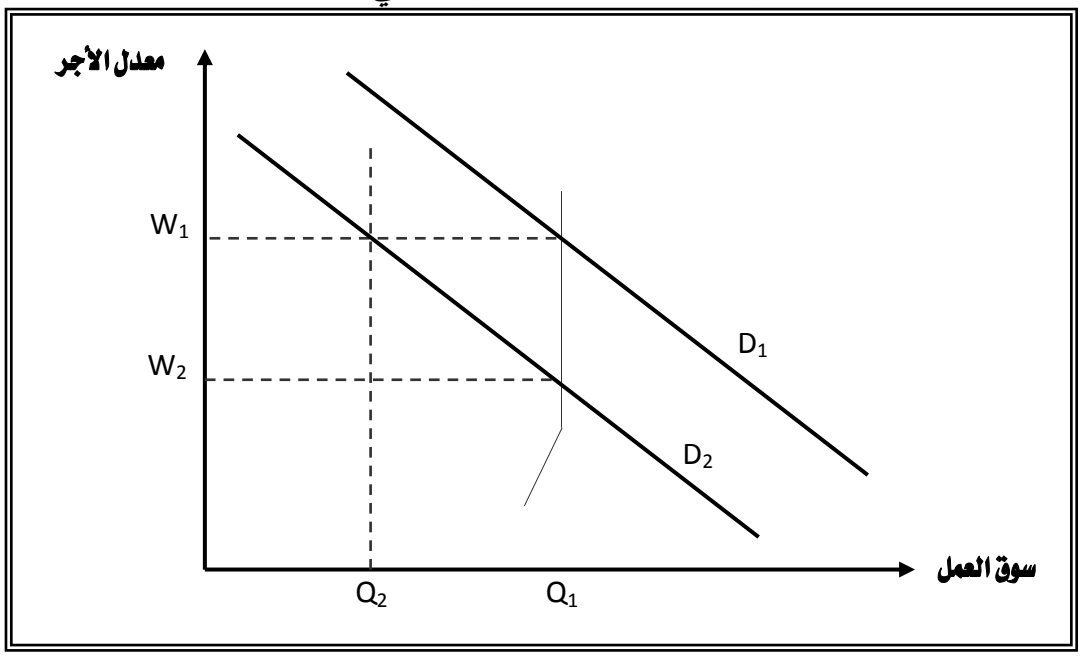

المصدر : جيمس جواتيني، **الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، دون طبعة، السعودية، 1999، ص: 255.

يتضح من هذا الشكل أن التناقص في الطلب والانتقال من D_1 إلى D_2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من Q_1 إلى Q_2 فإذا لم يتناقص معدل الأجر من W_1 إلى W_2 حيث يتوقع العمال أن يجدوا فرصاً للعمل عند الأجر W_1 فإنهم لا يقبلون الأجر المنخفض في البداية وينتج بطالة دورية قدرها $Q_2 - Q_1$، وبالتالي فإنه توجد علاقة بين النمو والبطالة ذلك أن الزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة والعكس صحيح، ويجسد ذلك في قانون أوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن.[1].

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

3.2.1. البطالة الهيكلية :

وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلة تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة، إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات ما في طور الازدهار، كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة آلية بأعداد كبيرة.

إنّ وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك أن هناك قدراً من البطالة يوجد في كلّ لحظة ولا يمكن ذهابه، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية، ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية وبالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل وهو غير قابل للضغط هناك علاقة بين النمو والبطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، وكلّ انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في درجة البطالة، ويجسد ذلك قانون أوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن، بحيث :[1]

معدل البطالة الفعلي – معدل البطالة الطبيعي = ثا × فجوة أوكن

الثابت = $\frac{1}{5}$ في حالة الاقتصاد الأمريكي.

وتعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية فإنه يؤدي إلى تقليص فجوة أوكن.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 39، 40.

3.1. التحكم في التضخم :

ويَتَأَتى هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخماً زاحفاً إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، فضلاً عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كلّ التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

ولا يوجد هناك أي إتفاق حول ماهية التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف.

4.1. البحث عن التوازن الخارجي :

ويتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي إتجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الإختلاف في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، ويمكن استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها :

- **نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون** : وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، وارتفاعها المفرط هو مؤشر على تجميد الأموال وبالتالي فهو تضييع لفرص استثمارها.
- **الطاقة الاستيرادية للاقتصاد** : ويعبر عنها عادة بالعلاقة التالية :

$$Cm = [(X + F) - (D - P)] / B$$

حيث : Cm : الطاقة الكلية للاستيراد، F : حجم الأموال الأجنبية المحصلة، P : تحويلات نحو الخارج، X : الصادرات، D : خدمات الديون، B : متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي :

$$Cm = (X - D) / B + (F - P) / B$$

حيث تعبر (X–D) /B عن الطاقة الإستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.

وتمثل (F–P) /B عن الطاقة الإستيرادية المعتمدة على القروض.

– **نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات** : واعتماداً بأن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط فإنه بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي أنه يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.[1]

لذلك فإن هدف التحكم في معدل التضخم يرتبط مع الحفاظ على التوازن الخارجي في عدة نقاط، حيث أن العلاقة بين التضخم والتوازن الخارجي هي علاقة جد معقدة، والتي يمكن أن تتحول إلى حلقة مفرغة، حيث أن التضخم المحلي يجر إلى تخفيض سعر الصرف من خلال ثلاثة طرق مختلفة حيث يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات ويرجعها أقل تنافسية، وينتقل الأثر إلى العملة الوطنية التي تنخفض قدرتها الشرائية.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43-44.

المطلب الثالث : أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كلّ أطراف النشاط الاقتصادي على إتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة.

وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية دفعة واحدة[1]، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 222،227.

شكل رقم (07)

هيكل السياسة الاقتصادية

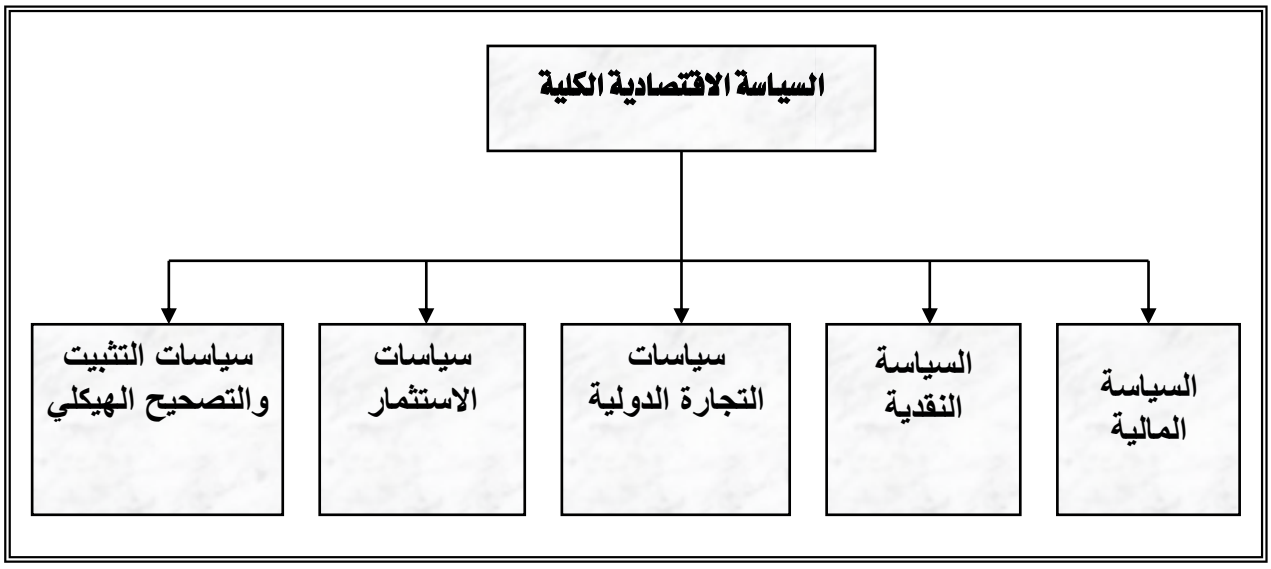

المصدر : عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي"**، زهراء الشرق، دون طبعة، القاهرة، 2007، ص: 229.

ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين :

- أدوات السياسة النقدية.
- أدوات السياسة المالية.

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كلّ القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.[1]

[1] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990، ص: 241.

1. السياسة المالية والسياسة النقدية :

هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحسب اعتقادهم فإن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكثيرون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2. السياسة التجارية :

وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل أساساً في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية.[1]

وسنتطرق إلى تفصيل أكثر في السياسات المالية، النقدية والتجارية في المباحث القادمة.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

2 المبحث الثاني

السيـــاسة الماليـــة

المبحث الثاني
السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أداءاتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي سواء الدول المتقدمة أو النامية، إن تقدم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف ... إلخ).

لذا حاولنا في هذا المبحث معرفة ماهية السياسة المالية، أهدافها،أدواتها العوامل المؤثرة في السياسة المالية وكيفية مواجهتها لعجز الموازنة العامة.

المطلب الأول : ماهية السياسة المالية وأهدافها

1. ماهية السياسة المالية :

لعل من الضروري إلى أنه مع مجيء "جون مينرد كينز" بالنظرية العامة التي أقامت دعائم علم الاقتصاد الكلي أو النظرية الاقتصادية الكلية، فقد زاد استخدام السياسة المالية في صنع السياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة من دول العالم، فقبل ذلك كانت السياسة المالية محايدة، ولكنها بعد ظهور النظرية الكينزية أصبحت السياسة المالية هي سياسة متداخلة وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها للوصول إلى التشغيل الكامل وعلاج البطالة.

ورغم تنوع السياسة المالية بعد ذلك فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة رغم احتدام الجدل،

ولذلك بين السياسة المالية والسياسة النقدية ورغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال.[1]

ولذلك يبدو ومن الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية وأهدافها، أدواتها لصلته بما سيتم دراسته.

1.1. تعريف السياسة المالية :

ولقد اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود[2]، ويزدخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية حيث عرفها البعض على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة".

بينما عرفها البعض على أنها "استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي".[3]

وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل بها الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.[4]

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999، ص: 201.
[3] محمد حسين الوادي، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 182.
[4] علي كنعنان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003، ص: 192.

كما تعرف هي سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية والضرائب والاقتراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الأسعار وما إلى ذلك.[1]

بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة[(2)]، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

2. أهداف السياسة المالية :

ومن اهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد ادنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والاسعار ذلك ان السياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والاسعار ذلك ان السياسة المالية بأدواتها إلى جنب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عنى السيطرة عن مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا وظبط مشكلة التشغيل.[3]

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود، ولا تتعارض أو تتنافس، لذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي.

---

(1). William A, McEachern,**Economics**, college division, South-Western Publishing, cincinnati Ohio,1994, p 87.

(2) علي كنعنان، **اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية**، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997، ص: 19.

3 . صالح صالحي: **أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة،لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18، 19، 20، افريل 2010، ص 37.

وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق عدة أهداف مساعدة من شأنها دعم السياسة الاقتصادية منها :

1. التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي للدولة؛
2. المحافظة على قيمة النقود من خلال إجراءات مالية كالإعتماد على الموارد المحلية ما يؤدي إلى استقرار الأسعار؛
3. إعادة توزيع الدخل والثروة، والعمل على زيادتها؛
4. تحقيق التنمية الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص، وإعداد الخطط الملائمة؛
5. تكييف نمط الاستهلاك في المجتمع بتوفير الضروريات التي تكفل مستوى معيشي لائق للمواطنين.

وهذه الأهداف تخدم السياسة الاقتصادية من خلال التوسع في النفقات العامة مثل النفقات التحويلية التي تؤدي الزيادة في الإعانات لذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل إلى زيادة القدرة الشرائية، كما أن تخفيض الإيرادات الضريبية يبث قوة شرائية جديدة، لأن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

وقد تزيد الإيرادات الضريبية بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة وقت التضخم، كما أن الحد من الإئتمان المصرفي يؤثر على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي حجم الاستثمار، ولا يخفى أن تخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية يؤدي إلى تقليل الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء.[1]

[1] صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة المالية للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص-ص: 57-58.

المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساساً بالإجراءات والقدرات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضاً الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا تتضح الحقيقيتان التاليتان :[1]

أ. هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي :

- زيادة أو إنقاص الضرائب؛
- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام؛
- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

ب. إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم والانكماش ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

1. النفقات العامة :

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية.

ومع تطور طبيعة السياسة العامة من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتخذة تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.[1]

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد هامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

1.1. مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) :

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة.[2]

ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس الحجم التي تمثله الدولة في النشاط الاقتصادي.[3]

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006، ص: 26.

[2] محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية**، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998، ص: 71.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

إلى تحقيق نفع عام.[1] ولنناقش عناصر النفقة الثلاث (أركانها) قصد التوصل إلى تحديد مفهوم النفقة.

1.1.1. النفقة العامة مبلغ نقدي :

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جيداً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء [2(*)] أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل : إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها :

- الانتقال إلى الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة؛
- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة عن عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري)؛
- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (من خلال توزيع الدخل)؛

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[*] نعني بالسخرة والاستيلاء نفقة عامة تقوم بها الدولة بغير مقابل أو تعويض أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقدا، والآخر عينا في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي (الإعفاء من سداد قيمة إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات وتخفيض قيمتها بالنسبة لبعض موظفي الدولة)/الباحثة.

• تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

2.1.1. صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها :

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها – ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.[1]

3.1.1. الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة :

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع والمصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.[2]

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما :

• المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها ويهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

• إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث

---

[1] Mourice Duverger, **Finances publiques**, P.U.F, Paris, 1971, p-p: 34-39.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص: 33.

أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.[1]

وتتقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية :

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)؛
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)؛
- حسب التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).[2]

2.1. الإيرادات العامة :

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلابد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولاً للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصاً أصيلاً لها.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقا، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو إئتمانية[3]، وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية :

- ❖ الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدولة)؛

---

[1] سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص: 27.

[2] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 92.

[3] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة، عمان، 2000، ص،ص: 120،124.

- ❖ الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)؛
- ❖ الإيرادات الإئتمانية (القروض العامة).

1.2.1. الإيرادات الاقتصادية :

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما : الدومين، الثمن العام.

2.2.1. الإيرادات السيادية :

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي تلتزم به الدولة سداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين.[1]

3.2.1. الإيرادات الإئتمانية (القروض) :[2]

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من الإيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين :

---

[1] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994، ص: 95.

[2] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 262،272.

- حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.
- تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، ويمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (08) مصادر الإيرادات العامة

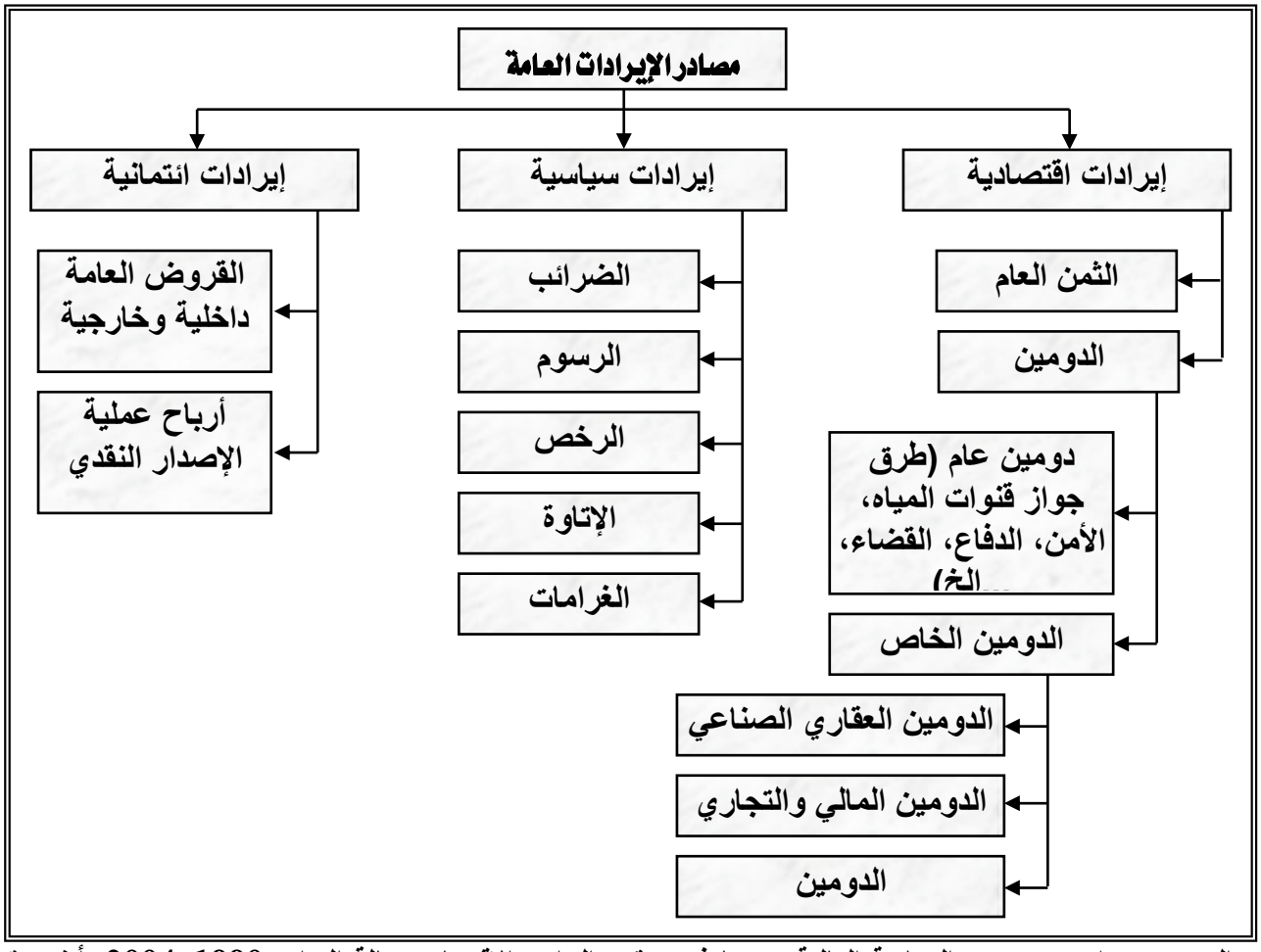

المصدر : دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 194.

ويمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سالفة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة.

3.1. الموازنة العامة :[1]

لابد قبل التصدي لموضوع الموازنة العامة من وضع الأمور في نصابها الصحيح لأن عدم توخي الدقة في المفردات قد يفضي بنا إلى أخطاء ومن هنا يجب علينا استخدام لفظة "الموازنة" بمعنى "Budget" لا الميزانية معنى "Bilan"، وإذا كان بعض الباحثين في العلوم المالية يستعملون عبارة "ميزانية الدولة" بدلاً من "موازنة الدولة" فإن ذلك الاستعمال غير الدقيق للعبارتين يؤدي إلى محذور الخلط بين الوضع الحسابي المستقبلي للقطاع الخاص والوضع الحسابي الماضي للقطاع الخاص.

فبعد التطرق إلى أدوات السياسة المالية باختصار من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة بإعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

عرفها "القانون الفرنسي" المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 19 يونيو 1956 عرّفت الموازنة بأنها : "الصيغة التشريحية التي تقدّر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقرّرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية".

تتمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العام لأي دولة من الدول، إذ أنها تتمثل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.[2]

---

[1] فوزي عطوي، **المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان،2003، ص: 320.
[2] مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 261.

فالموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.[1]

وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها إتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيقها.

ونخلص بذلك أن الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة ما تكون سنة. ومنه فإن الموازنة العامة للدولة تستند إلى عنصرين أساسيا هما التقدير والاعتماد.

1.3.1. أهمية الموازنة العامة :

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطور وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

1.1.3.1. الأهمية السياسية للموازنة العامة :

ومن الأهميات السياسية المتعارضة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى عاملاً لاندثاره.[2]

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 131.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1996، ص: 24.

إن الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضاً السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.

2.1.3.1. الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة :

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضاً كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فتعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة، ومتى أصبحت عاملاً هاماً للحياة الاقتصادية في مختلف الدول.

3.1.3.1. الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة :

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة العمرية عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني، فإذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهاً عكسياً للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب عنه قبلها.

أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثاراً توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع، ... إلخ، والبعض الآخر قد تكون له آثاراً توزيعية على الدخل الحقيقي

مثالها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها البعض الآخر.

4.1.3.1. الأهمية المحاسبية للموازنة العامة :

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك كل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقاً لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية. [1]

ومن المتفق عليه في علم المالية العامة أن هذه القواعد الأساسية خمس وهي :

- قاعدة سنوية الموازنة (L'annualité budgétaire)؛
- قاعدة وحدة الموازنة (L'unité budgétaire)؛
- قاعدة شمول الموازنة أو عمومها (L'universalité du budget)؛
- قاعدة توازن الموازنة (L'équilibre budgétaire)؛

[1] فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 329،342.

• قاعدة شيوع الموازنة أو عدم تخصيص الموارد (La non affectation des recettes).

وهذه الأدوات وهدفها حساب الميزانية العامة للدولة ويمكن صياغتها كالتالي :

الميزانية العامة للدولة = الإيرادات – (الإنفاق الحكومي + التحويلات الحكومية)

$$BP = T_A - (G + T_R)$$

حيث أن :

BP : الميزانية العامة للدولة

T_A : الضرائب

T_R : التحويلات الحكومية

G : الإنفاق الحكومي

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية ومواجهتها لعجز الموازنة العامة

1. العوامل المؤثرة :

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة، لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي :

1.1. العوامل السياسية :

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

كانت السياسة المالية هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويكون الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في ثلاث نقاط :[1]

- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية؛
- تأثير العوامل السياسية على العوامل المالية؛
- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية.

2.1. العوامل الإدارية :

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية، فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفء يهيأ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

2. أثر النظام الاقتصادي :

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام

[1] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 143، 144.

الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكاناً للضريبة، فإنّ الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.[1]

لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا بإيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي :

1.2. السياسة المالية في النظام الرأسمالي :

إن التغير في النظام الضريبي، وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أنّ المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة الموالية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على النشاط الاقتصادي الكلي.[2]

2.2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي :

إن السياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي :[3]

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضاً؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، نفس المرجع، ص: 185.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العامة)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1992، ص: 50.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

3.2. أثر درجة النمو الاقتصادي :

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية، وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول، ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي :

1.3.2. السياسة المالية في الدول المتقدمة :

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الإدخار والاستثمار.[1]

وقد بين "كينز" في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، والتضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي.[2]

وبعد "كينز" بين علماء اقتصاديون آخرون أن تناقض "كينز" يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الإدخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للإدخار.

وبصفة عام فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة إنكماشية أو تضخمية قد تطرأ

---

[1] بوشهولدتويج، **أفكار جديدة من اقتصاديين داخلين**، (ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني)، المكتبة الأكاديمية، دون طبعة، القاهرة، 1996، ص: 262.

[2] نايهانز جورج، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، (ترجمة: صقر أحمد صقر)، المكتبة الأكاديمية، دون طبعة، القاهرة، 1997، ص: 12.

على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال على الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

2.3.2. السياسة المالية في الدول النامية :

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً، كما أن الإدخار يعاني من انخفاض شديد.[1]

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.[2]

3. السياسة المالية ومواجهتها لعجز الموازنة :

تواجه الكثير من الدول النامية والمتقدمة مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، في سعيها لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتصبح مهمة السياسة المالية هي علاج عجز الموازنة العامة للدولة خاصة عندما تتجاوز حداً معيناً (5% من الناتج المحلي الإجمالي) على الأكثر، وفي هذا المجال تستخدم أدوات السياسة المالية المختلفة لعلاج ومواجهة هذا العجز والذي يختلف من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف آثارها على الاقتصاد القومي في كل دولة، والذي يتم مواجهته على مرحلتين :

---

[1] العبادي عبد الناصر، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دون معلومات، دون تاريخ، ص: 196.

[2] عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص: 328.

المرحلة الأولى : العمل على خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند أقل نسبة ممكنة ويتم ذلك عن طريق العمل بشكل مستمر على زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر من معدل التوسع في النفقات العامة، وبالتالي الحد من التوسع في الإنفاق العام، ويصبح صانعو السياسة المالية في هذه الحالة أمام معضلة، حيث يتعين عليهم النظر بدقة في هيكل الإيرادات العامة وعلى الأخص هيكل الضرائب، وكذلك النظر بدقة أيضاً إلى هيكل الإنفاق العام من أجل الكشف عن احتياطات ضريبية حتى يمكن تعبئتها دون آثار سلبية على الاستثمار (دون توليد آثار) وكذلك الكشف عن احتياطيات لوفورات في المكون الجاري للإنفاق العام بحيث لا يتحقق الحد من التوسع فيه على حساب الإنفاق الاستثماري.

المرحلة الثانية : البحث عن وسائل لتمويل العجز الصافي للموازنة العامة للدولة، ومن تجارب العديد من الدول النامية كان هناك اعتماد على وسيلتين بصفة أساسية : الوسيلة الأولى تضخمية من خلال الالتجاء إلى الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة، والوسيلة الثانية التمويل من خلال أذون الخزانة المطروحة للجمهور بسعر الفائدة السائد في السوق، وهي وسيلة غير تضخمية، ونظراً لأهمية الوسيلتين والجدل الذي أثير حول كل منهما فإنه يمكن إيضاحهما بشيء من التفصيل على النحو التالي :

1.3. تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية[1] :

كانت هذه الوسيلة من أرخص الوسائل التي كان يتبعها القائمون على السياسة المالية في الدول النامية التي تعاني من ضعف مرونة الإيرادات العامة والإنفاق العام، فقد كان اللجوء إلى البنك المركزي لطبع نقود ورقية بنسبة كبيرة من رقم العجز الصافي أو لكل العجز الصافي، وفي المقابل كانت التكلفة عالية على الاقتصاد القومي حيث كان ذلك من أهم أسباب تزايد معدل التضخم في الكثير من التجارب، ومنها التجربة المصرية

(1) أسماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مجلس التعاون الخليجي ...أنموذجا**، مرجع سابق، ص 45.41.

حيث ثبت من الدراسات الهامة التي أجريت على مرحلتي السبعينيات والثمانينيات أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم، والأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز – ويقترن به – الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي وطبع النقود فيزداد المعروض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الإنفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الإيراد العام فيزداد العجز – تبعاً لذلك – مرة أخرى ... وهكذا. [1]

ولعل ذلك جعل الكثير من الدول تتخلى عن تلك الوسيلة وخاصة مع دخولها في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي "برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي"، والذي يكون ضمن أهدافه تخفيض معدل التضخم عند أدنى مستوى ممكن، وبالتالي تحقيق عجز الموازنة عند أدنى مستوى ممكن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع تمويل العجز بوسائل غير تضخمية.

2.3. تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل غير تضخمية وتحديداً بأذون الخزانة :

ويتم ذلك عن طريق طرح أذون الخزانة في سوق المال أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين بسعر الفائدة السائد في السوق، من خلال عطاءات ومزايدات، وذلك بقيمة العجز الصافي (على الأقل)، وينتج ذلك تزايد الدين العام الداخلي (المحلي) وأعبائه وخاصة الفوائد المتزايدة، لكن المقابل هو تخفيض معدل التضخم بشكل كبير، حيث يتم تمويل العجز من مصادر حقيقية تمتص السيولة في الاقتصاد القومي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 77، 79.

إلاّ أن تمادي القائمين على السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الدين العام الداخلي (المحلي)، تثير حولها المخاوف، بل المخاطر، من تصاعد نمو الدين العام وتزايد أعبائه، لما لذلك من آثار سلبية على أداء الاقتصاد القومي وتثير شبح العودة إلى تزايد عجز الموازنة، ومن ثم الالتجاء إلى التوسع في خلق النقود على نطاق واسع، وزيادة معدل التضخم مرة أخرى في المستقبل.

ويتوقف نجاح هذه الوسيلة في تلافي الآثار الجانبية لها، في العمل على تحقيق استقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث لا تزيد هذه النسبة إلاّ بما يقتضي نمو هذا الناتج، حتى يمكن المحافظة على انضباط أو متانة المالية العامة وقوة السياسة المالية المتبعة.[1]

ومنه فإن السياسة المالية ترتكز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصادياً، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي، وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة، ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب إتخاذ سياسات لخفض الإدخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب إتخاذ سياسات لزيادة الإدخار وتراكم رأس المال المنتج في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 79، 80.

الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصاديا كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلاً.

ونخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جداً لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلاً لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساساً إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجياً ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

المبحث الثالث 3

السياســـة النقديـــة

المبحث الثالث

السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لشغلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها.

المطلب الأول : تعاريف السياسة النقدية وأهدافها

أصبح حديثاً هدف السياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف بصفة عامة تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالطبع هذا لن يتحقق دون اللجوء إلى سياسات عمدية منشطة، وهذه السياسة قد تكون السياسة المالية، كما قد تكون السياسة النقدية أو خليط منهما معاً.

لاشك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب.

أمّا السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني،والسوق المفتوحة، كما تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وبإعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة،

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية

مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث إلى أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها وأدواتها.[1]

1. تعريف السياسة النقدية :

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعاً في الإطار العام للاقتصاد.

بحيث اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الإئتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية "بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي"[2]، كما يمكن تعريف السياسة بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة عادة بالبنك المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الإئتمان المصرفي تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي".[3]

ويقصد بالسياسة النقدية "قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الإئتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته للتأثير

---

[1] Christine Ammer & Dean. S. Ammer, **Dictionary of business and economy**, Macmillan publishing, New York, 1977, p: 269.

[2] لمزيد من التفاصيل عن السياسة النقدية، أنظر:
Carle Walsh, **Monetary and policy**, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology, 2010, pp 453-509.

[3] ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، **علم الاقتصاد**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 353.

على الاستثمار، وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع"[1]. كما تعرف بأنها "دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية"[2]، كما تعرف أيضاً على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، وتشمل السياسة النقدية على "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[3]

يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تصنعها السلطات النقدية بما تكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

2. أهداف السياسة النقدية :

إنّ السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

بنسبه للأهداف السياسية التنفيذية لنظام الاحتياطي الفيدرالي منذ اصلاحات 1978 اصبحت مهمه سياسه النقدية التحكم في نمو المجتمعات النقدية والمجتمعات القروض في

---

[1] عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998، ص،ص: 290،291.
[2] أحمد فريد وسهير محمد، **السياسة النقدية**، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص ص: 39-40.
[3] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص: 86.

الاجل الطويلة الى معدل النمو الاقتصادي الامثل في الاجل الطويلة حتى يزداد حجم الانتاج وهذا ما يرفع بفعالية حجم التشغيل ويحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وفي الاسعار الفائدة في الاجل الطويل.[1]

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، ونجد من أهم هذه الأهداف:

- استقرار المستوى العام للأسعار[*] أي تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً وخارجياً؛[2]
- تحقيق التنمية الاقتصادية، أي توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الإئتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه؛[3]
- تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية المصرفية؛
- من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم إتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، وهنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية التي تسعى لتحقيقها؛
- التوازن في ميزان المدفوعات أي تعالج السياسة النقدية الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة؛
- المساهمة في تخفيض هدف التوظيف الكامل وتشترك في ذلك مع السياسة المالية[**] وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.[1]

---

[1] Benassy Quéré A, Coeuré B, Jacquet P et Pisani Ferry**, Politique Economique**, édition boeck, Bruxelles,2004, p251.

[*] علاج التضخم والانكماش.

[2] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007، ص: 63.

[3] العبادي عبد الناصر، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

• تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية من خلال تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية والنقدية أو التي تعمل على تحفيز المدخرات، وتحويلها إلى الاستثمارات الإنتاجية، ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية والتي ينفذها البنك المركزي، كون الأسواق المالية تعكس الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي وفي مختلف القطاعات الاقتصادية. [2]

• الحفاظ على أسعار الفائدة مستمرة، ودون تذبذب وذلك بهدف تدعيم التخطيط الاقتصادي المستقبلي.

• ويلاحظ أن جميع هذه الأهداف تشكل وحدة واحدة متكاملة من الخيارات المتاحة أمام السلطة النقدية (البنك المركزي) لتحقيق أهدافها.

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الإئتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

إنّ تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كلّ الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من

(**) حيث يرى البعض أن السياسة النقدية تحقق نجاحاً أكبر في تحقيق التوازن الخارجي، بينما تحقق السياسة المالية نجاحاً أكبر في تحقيق التوازن الداخلي (وهذا حسب رأي الدكتور عبد المطلب عبد الحميد) .

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، نفس المرجع، ص: 97.

(2) محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 357.

اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد، والتي تحدد بـ: أدوات الرقابة الكمية، أدوات الرقابة النوعية وأدوات الرقابة المباشرة.

1. أدوات الرقابة الكمية : [1]

-تعريف الرقابة الكمية : ونقصد بالرقابة الكمية رقابة البنك المركزي على كمية أو حجم الإئتمان المصرفي، إذ يمكن له أن يؤثر في هذه الكمية من خلال أدواته المتاحة وهذه الأدوات هي :

1.1. سياسة إعادة معدل الخصم :

معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية، وبالتالي يلجأ البنك المركزي إلى الحد من الإئتمان لدى البنوك التجارية[2]، ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية إحدى الوسيلتين :

أ- تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية.

ب- تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الإقتراض من البنك المركزي فتغير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام، مما يؤثر على حجم الإئتمان.[3]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010، ص: 355.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 122.

[3] جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

وهناك الكثير من الاقتصاديين يشككون في مدى نجاعة وفاعلية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية والأهداف التوسعية.

ويعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة.

2.1. عمليات السوق المفتوحة :

ويقصد بها دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، وفي مقدمتها السندات الحكومية ذات الآجال الزمنية المختلفة أو حتى شراء وبيع العملات الأجنبية (الدولية) أو الذهب في أحيان معينة[1]، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية (استعمالاً خاصة للدول المتقدمة) في التأثير على المعروض النقدي[2]، وتعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الإئتمان وخلق نقود الودائع، إذ أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تزيد أو تخفض من هذه الاحتياطات تبعاً لشراء أو بيع البنك المركزي للأوراق المالية، هذا البيع أو الشراء يرتبط بدوره بطبيعة الأحوال الاقتصادية السائدة فيما إذا كانت أحوال كساد أو تضخم.[3]

فأثناء التضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات إلى المصارف التجارية وهو بذلك يسحب جزء من احتياطاتها النقدية الموجهة للإقراض بقدر يساوي المبلغ المدفوع من المصارف التجارية لقاء شرائها لهذه الأوراق المالية، وبالتالي تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وهذا ما يهدف إليه البنك المركزي أثناء التضخم.

أما أثناء الكساد الاقتصادي فإن البنك المركزي يبادر إلى شراء الأوراق المالية التي سبق وأن باعها إلى المصارف التجارية، وشرائه للأوراق سيضيف إلى الاحتياطات النقدية

---

[1] ناظم محمد نور الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص: 356.
[2] بلعزوز بن علي، نفس المرجع أعلاه، ص: 125.
[3] المرجع أعلاه، ص: 357.

المتاحة لأغراض الإقراض وبذلك يساعد المصارف التجارية على التوسع في منح الإئتمان المصرفي وصولاً إلى تحقيق الرواج الاقتصادي.

3.1. تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني :

تعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدم للرقابة على الإئتمان والذي بدوره يؤثر على عرض النقود، وهذه النسبة يفرضها البنك المركزي على الودائع الجارية والآجلة، قد تصل إلى 30% وفقاً للأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المعني، وهذه النسب يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يحصل مقابلها على فائدة، ومن الواضح أن تغير هذه النسب يؤثر بشكل مباشر على ما سيتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سيؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.[1]

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية التوسيع في منح الإئتمان.[2]

2. أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) والأدوات المباشرة :

تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الإئتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش[3]، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو الإنقطاعات المهمة في الاقتصاد التي تعيق نموها ضآلة الموارد المالية المتاحة والحد من

---

[1] محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 359.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

[3] يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر، ص: 250.

انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات[1].

ومن أهم هذه الأدوات :

1.2. السقوف التمويلية :

تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.

- **تنظيم القروض الاستهلاكية :**

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.

- **تخصيص التمويل :**

وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

- **الإقناع الأدبي :**

وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.[2]

---

[1] غازي عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986، ص: 140.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 129-130.

- **التوجيهات والأوامر :**

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الإئتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل؛ أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض.[1]

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها، أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض واستثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، وكذلك سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار أموالها فيها، وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع الكيترية معينة من القروض والاستثمارات.[2]

- **الإعلام :**

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات : الأفراد، المشروعات والحكومة، وكان "البندس بنك" البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي

---

[1] جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 185-186.
[2] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ، ص: 315.

يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الإئتمان، وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الإئتمانية الموضوعة من قبله. [1]

- **الإجراءات العقابية :**

إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمداداتها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.[2]

المطلب الثالث : السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش

يشير أنصار السياسة النقدية (النقديون) إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم[*] التي يعاني منها الاقتصاد القومي أو حالة الانكماش وهي عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً.

1. السياسة النقدية وعلاج التضخم :[3]

حيث تقوم البنوك التجارية المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الإئتمان، ويقل خلق النقود، فينخفض عرض النقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن

---

[1] غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[2] يسرى مهدي السامراتي، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

[*] بإعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية./الباحثة

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 112. ولمزيد من التفاصيل أنظر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 157-159.

البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم، ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود (المعروض النقدي)، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الإئتمان، يتم أيضاً رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت للنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي، والتوظف أو العمالة.

ويعتقد النقديون أيضاً أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

2. السياسة النقدية وعلاج الانكماش :[1]

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي، ويزداد رصيدها لدى الأخير، ونتيجة لذلك

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص 113-114.

فإن المقدار البنوك التجارية على خلف الإئتمان، وخلق النقود فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الانكماش ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذ استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الانكماش.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الإتجاه نحو خفض أدوات السياسة النقدية، وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

4

السياســـة التجارية

المبحث الرابع
السياسة التجارية

تهدف السياسة التجارية إلى استعمال جملة الأدوات والوسائل سواء من أجل التشجيع على الاستثمار وجلبه أو بقصد تطبيق سياسة الحمائية،فهي خيارات متاحة أمام الدول تتحدد من خلالها العلاقة مع الخارج، ويكون ذلك عن طريق إصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات لوضعها حيز التنفيذ.

وفي هذا المبحث حاولنا توضيح ماهية السياسة التجارية، أدواتها وتدخلها في معالجة عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها

حققت دول العالم تطورات كبيرة خلال سنوات القرن التاسع عشر نتيجة لتطور حرية التجارة وانتقال العمل ورأس المال ... حيث لم تكن في تلك الفترة أي قيود على التبادل التجاري بين الدول، فيتم حصول الأفراد على السلع من مصادرها الطبيعية كما اتجهت رؤوس الأموال هي أيضاً إلى الأماكن التي يزداد فيها الطلب عليهم...، إلاّ أنه منذ بداية 1914 تغيرت تلك السياسات، حيث أخذت تجارة الصادرات أيضاً لبعض الإجراءات والقيود أيضاً تبعاً لطبيعة السلعة وسياسة كل دولة في إتخاذ مثل تلك الإجراءات، فقد تم تحديد حركة الهجرة وحركة انتقال رؤوس الأموال بما في ذلك الأموال التي يحق للأفراد إخراجها وإدخالها عند السفر وذلك ضمن نطاق السياسة التجارية وضعته الدول لتنظيم التبادل السلعي وانتقال العمالة وحركة رؤوس الأموال، وهي سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية أي حماية الإنتاج الوطني المحلي.

ففي مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر[*]، وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق والذين جاءوا بعده[**] ثم عادت لتنشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة تتخذ من السياسة الحمائية سبيلاً لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية لتعظيم العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من دول العالم أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلاّ بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا سنة 1947، والتي عقد في إطارها ثماني جولات من أجل العودة إلى سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة أخرى، كان آخرها جولة أورغواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة 1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في يناير 1995، وأن حوالي 117 دولة على استعداد للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية لتسود تلك السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و6 سنوات للدول الأخرى[1]، وبعض الجوانب الأخرى، مع الإشارة إلى أن التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي لأن الصيغة الأكثر واقعية هو الزج بسياسة حرية التجارة الدولية، لهذا سيتم بيان مفهوم السياسة التجارية من خلال تعريفها، أنواعها أهدافها، وأدواتها.

---

[*] هذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، والسبيل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن واردتها على الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات لزيادة الصادرات والحد من الواردات، أي إتخاذ تدابير حمائية/الباحثة.

[**] يرجع الاهتمام بسياسة حرية التجارة الدولية إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل من الدولة وترك الأفراد أحراراً فيما يفعلون/الباحثة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص:123.

1. تعريف السياسة التجارية :

"يقصد بالسياسة التجارية في مجال الاقتصاد الدولي مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة"[1]، وعادة يُعد الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي القومي، والواقع أن السياسة التجارية ليست إلاّ واحدة، إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، لذلك تعمل الدول على إجراء تنسيق لهذه السياسات حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، وتختلف السياسة التجارية من دولة إلى أخرى باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدولة المتقدمة غيرها في الدول النامية أو الأقل نمواً، فلكل دولة أهداف اقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها السياسة الاقتصادية التي تُطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بها "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة".[2]

كما أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم.

وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[3]

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.

---

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007، ص: 74.
[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 229.
[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية أخرى، مثل القضاء على البطالة، والإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

وفي حقيقة الأمر، لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الخارجية إلاّ ضمن إطار متناسق ومتكامل من السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة.[1]

ونظراً لإختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تختلف في الدول التي تؤمن بمركزية القرار، عنها في الدول المتقدمة صناعياً، بالإضافة إلى اختلافها من حيث المضمون والأهداف في الدول النامية.

2. أنواع السياسات التجارية :

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

فالسياسة التجارية الحرة (Libre échange) يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

أما السياسة التجارية الحمائية (Protectionnisme) فيُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية. [2]

---

[1] يوسف بيبي، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007، ص: 34.

[2] فايزة قاشي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

الحمائية مصطلح يستخدم غالبا في سياق الاقتصاد حيث يشير الى سياسات الجمركية حماية الاصحاب الاعمال والعمال في بلد ما عن طريق تقييد او تنظيم التجارة مع الدول الاجنبية وهي تهدف الى حمايه السوق الداخلية من المنافسات الخارجية وتشجيع على استهلاك المنتجات المحلية.[1]

إن التساؤل عن أنجع وأفضل السياستين الحمائية التي تعطي إمكانية تطوير الصناعات الوطنية، أم الحرة التي تكمن بطريقة مباشرة من مقارنة نفقات الإنتاج الوطنية بالدولية ؟

تساؤلاً يُطرح من قرون عديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، والدراسات التي تمت في هذا السياق والتي بحثت عن السياسة التجارية المطبقة خلال مختلف الفترات التاريخية، انتهت إلى أن السياسة التجارية كانت متقلبة من الحماية إلى الحرية أو العكس، واتخذت درجات مختلة بين الأولى والثانية ولم تطبق، ولا مرة واحدة بصورتها المطلقة. فمثلاً الفترة الممتدة من الخمسينات إلى الستينات تميزت بالإنتقال من الحماية إلى الحرية، ولكن ببداية سنوات السبعينات عادت لحماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية.

تطور الحماية عبر السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية :

* **الحماية الانتقائية :** وهي الحماية الموجهة نحو دول معينة.

* **الحماية القطاعية:** وهي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات.

(1) دلال العكيلي، **الحمائية التجارية، مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية**، شبكة النبأ المعلوماتية 2016.

* **الحماية الجماعية :** وهي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية وموجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أو المجموعة.

3. أهداف سياسات التجارة الدولية :

إنّ التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، وكهدف من أهداف السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ويمكن القول إن هدف التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم يحمل فائضاً، أم يعاني من العجز.

وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية، وتقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية. [1]

✓ **الأهداف الاقتصادية :**

- تحقيق موارد للخزانة العامة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق؛
- حماية الصناعة الوليدة؛
- حماية الاقتصاد القومي من التلقبات الخارجية.

[1] أنظر تفاصيل ذلك :
-جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي من المزايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992، ص 155-158.
-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 126-130.
-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 233-240.

✓ **الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية :**

تتمثل الأهداف الاجتماعية في :

- **حماية مصالح فئات اجتماعية معينة** : كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة.
- **إعادة توزيع الدخل القومي** : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة.

بينما تتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري.[1]

المطلب الثاني : أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية الدولية لأي بلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين: أدوات السياسة التجارية الحمائية وأدوات سياسة حرية التجارة الدولية.

1. أدوات السياسة التجارية الحمائية :

يجب التفرقة بين الأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية الحمائية، والأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية التحريرية أو سياسة حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن تناول أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية.

- **نظام الرسوم الجمركية** :[2] وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولاً للدولة أو خروجاً منها.
- **الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف** : وهو احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيوداً تنظم التعاون في النقد الأجنبي، وهذا ما يعني أن

(1) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 238-239.
(2) نفس المرجع أعلاه، ص: 245.

هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، لذا فالدولة هي الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراءه إلاّ من البنك المركزي.

• **إعانات التصدير والإغراق :**[*] تعتبر إعانات التصدير هي إحدى أدوات الرقابة على التجارة الخارجية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية. أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية سعر يقل عن السعر الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية.[1]

• **إتفاقية التجارة والدفع:** وهي إتفاقية انتشرت بعد الكساد العالمي الكبير، وكانت نتيجة حتمية لنقص الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقاً لإتفاقية الدفع بنظام المقاصة، أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني لعمليات التبادل التجاري الدولي.

• **إتجار الدولة:** يهدف إلى تنظيم تسويق الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، هذا في مجال الصادرات، أما في مجال الواردات فتهدف إلى سد احتياجات البلاد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية، سواء سلع

---

[*] وهناك ثلاث أنواع للإغراق :
- الإغراق العارض (Sporadique) : يفسر على أنه يحدث لظروف استثنائية كالرغبة في التخلص من المخزون الراكد من سلعة معينة، فتباع في الأسواق الخارجية بثمن منخفض لتصريفها والتخلص منها، ويحدث هذا عادة عندما يكون هناك خطأ في تقدير الطاقة الاستهلاكية للسوق المحلية.
- الإغراق المفترس (Pridateur) : هو عبارة عن تخفيض مؤقت لأسعار السلعة المصدرة غايته إضعاف المنافسين وإخراجهم من السوق أو منع دخولهم لكي تنفرد الشركة بهذه الأسواق وتتمتع بعد ذلك بقوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار عالية على منتجاتها.
- الإغراق الدائم (Persitant) : يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية/الباحثة.

[1] فايزة قاشي، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

استهلاكية أو رأسمالية، ومن مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

• **الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون هذا الحظر مؤقتاً أو دائماً وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها الدولة كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة. وقد تكون الأسباب سياسية عندما تمتنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

ولا يعتبر المنع نظاماً للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والخدمات غير الممنوعة دولياً، وبهذا الشكل يمثل المنع تهديداً للتجارة الدولية.[2]

• **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد** : يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعاً.[3]

2. أدوات سياسة حرية التجارة الدولية :[4]

لقد تحولت معظم دول العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من دول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 146.
(2) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص: 128.
(3) أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006، ص ص: 121-122.
(4) عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع أعلاه، ص: 150.

الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة مختلفة بشكل كبير عن الأدوات التي كانت تنفذ في ظل مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية.

- **إزالة القيود الكمية المباشرة :** حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها.
- **حوافز التصدير :** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات.
- **إقامة المناطق الحرة :** تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، إلاّ فيما ينص عليه قانون عليه

إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية وبالتالي تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية.[1]

المطلب الثالث : السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات [2]

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، يصبح على صانعي السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية :

1. هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري[*] وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات.

2. يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديداً واضحاً.

3. يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز.

1.3. إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمائية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد إستخدام النقد الأجنبي.
- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 152-153.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 403-405.

[*] العجز في الميزان التجاري هو الأخطر لأنه يعبر عن اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، يجب العمل على القضاء عليه، لأنه مرتبط بإختلال هيكلي في الاقتصاد القومي، واختلال في الأداء/الباحثة.

- وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقامة أسوار من الحماية المبررة وغير المبررة.
- تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير.
- التوسع في إعانات التصدير والتوسع في سياسة الإغراق.
- التوسع في اتفاقية التجارة والدفع.
- التوسع في إتجار الدولة.

2.3. أما إذا كانت السياسة التجارية هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج من الأدوات التالية :

- تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي؛
- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف؛
- تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن؛
- إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على نظام حظر الاستيراد تدريجياً؛
- وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات؛
- التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير؛
- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية.

- فلهذا من الضروري على كل دولة أن تطبق السياسة التجارية التي تتلائم مع ظروفها، إلاّ أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظم متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية بداية من 2004 وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو إعطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 406-407.

المبحث الخامس 5

السياسة الاستثمارية

المبحث الخامس

المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها

ينطوي مفهوم سياسات الاستثمار على أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة). في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة".

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى سياسات الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة*.

ومن هذين التعريفين تتضح مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها:

1. أن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولابد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.

* وقد يراها البعض بالمعنى الضيق أنها تنصرف إلى السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار. انظر في ذلك د/ سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي بالاشتراك مع الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت 1989 ص26.

2. أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه[1].

3. أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة.

4. أن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع السياسات الاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله.

5. أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

6. أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

7. أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى القومي تتميز بالكفاءة التحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة. من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق هدف التوظف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع كله غالبا.

8. أن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالبا في تحقيق أكبر. معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظف الكامل، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار

لعل من الضروري الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة وغط الاستثمار على المستوى القومي يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في الاعتبار ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، وأهم هذه العوامل بإيجاز شديد هي:

1-هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة.

2-الادخار القومي والعوامل المؤثرة فيه وأهمها [1]:

- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛
- التغير في الأنماط الاستهلاكية ومعدلات الاستهلاك؛
- السلوك الإدخاري والنواحي الإجتماعية السائدة والقيم؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 181-182.

- حالة الاقتصاد القومي (الوطني) من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛
- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة؛
- هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار

وبالإضافة إلى كل ذلك على صانعي سياسات الاستثمار دراسة العوامل المفسرة لدالة الاستثمار، أو فيما يعرف بنظريات الاستثمار، حيث توجد العديد من النظريات في هذا المجال يمكن الإشارة إليها دون الدخول في تفاصيل على النحو التالي[1]:

1-النظرية الكينزية التي تشير إلى أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، ومن ثم في الكفاية الحدية للاستثمار، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية بعد ذلك أن الاستثمار يعتبر أقل حساسية نسبية للتغيرات في سعر الفائدة.

2-نظرية المعجل للاستثمار التي ترى أن التغيرات في الاستثمار دالة في التغيرات في الناتج فإذا ازداد الناتج ازداد الاستثمار، والمقصود هنا بالاستثمار هو الاستثمار الصافي؛ الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقصة مخصصات الإهلاك . وقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات أهمها أنها تفسر الاستثمار الصافي وليس الاستثمار الإجمالي ولأغراض كثيرة من بينها مستوى الطلب الكلي ؛ ولذلك فإن الاستثمار الإجمالي هو التعبير المناسب. وأنها تفترض نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج رغم وجود إمكانية إحلال العمل محل رأس المال.

[1] – مايكل أبدجمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988، ص175 – 185

3- نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار ؛ والتي ترى أن الاستثمار يعتمد على مستوى. الأرباح) ؛ فالاستثمار يأتي من وجود أرباح محتجزة"، ومخصصات الإهلاك. وهكذا... [1]

4- النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار، ؛ حيث نرى أن الاستثمار يتحدد بأسعار خدمات . رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج ، وأن أسعار خدمات رأس المال تعتمد بدورها على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال . ومن ثم فإن التغير في الناتج أو أسعار خدمات رأس المال بالنسبة الأسعار الناتج – يغير رقم الاستثمار المطلوب . وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية، تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي.

وهذه النظرية على خلاف نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية ، فإنها تظهر أن سعر الفائدة يعتبر محددة للاستثمار.

وهكذا تتضح العلاقة بين نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار فبناء على العامل أو العوامل التي تبرزها نظرية الاستثمار تبني سياسات الاستثمار واتجاهاتها حيث يلاحظ من التحليل السابق:

أنه بناء على اختلاف المعجل والأرصدة الداخلية للاستثمار في محددات الاستثمار ، فإنهما يختلفان أيضا فيما يتعلق بسياسات الاستثمار وتوجهاتها . وإذا فرضنا أن .د صانعي سياسات الاستثمار يرغبون في تصميم برامج لزيادة الاستثمار ، فإنه طبق لنظرية الأرصدة الداخلية فإن السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح مباشرة من المحتمل أن تكون أكثر فعالية . وتتضمن هذه السياسات تخفيضات في معدل الضرائب على دخول

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 182،183.

الشركات، ويسمح للضريبة على القروض الاستثمارية بأن تكون أداة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمشروعات. ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الإنفاق العام (الحكومي) أو التخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل الشخصي سوف لا تؤثر مباشرة على الأرباح ومن ثم لا تؤثر على الاستثمار وإلى الحد الذي يزيد إليه الناتج – استجابة للزيادة في الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب – تزداد الأرباح، وهكذا يكون هناك تأثير غير مباشر على الاستثمارات . وعلى العكس في ظل نظرية معجل الاستثمار، فإن السياسات التي تصمم للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الأرصدة الداخلية سوف تكون سياسات غير فعالة . وعلى سبيل المثال فإن تخفيض معدل الضرائب على الشركات لن يكون له إلا تأثير قليلا أو لا يؤثر مطلقا في الاستثمار ، لأنه في ظل نظرية المعجل يعتمد على الناتج وليس على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة .

ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية سوف تنجح في تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج.

ولأن النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار تجمع بين العوامل المحددة للاستثمار في النظريات السابقة تقريبا مع وجود تغيرات أو متغيرات إضافية، فإن سياسات. الاستثمار بناء على تلك النظرية يمكن أن تختلف[1].

فكما في حالة نظرية المعجل فإن الناتج هو أحد محددات الاستثمار، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج. وكما في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 184،185.

حالة نظرية الأرصدة الداخلية فإن المعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال تعتبر هامة. ومع ذلك فإنه طبقا للنظرية التقليدية الحديثة فإن الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال وليس بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة. وإلى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على الاستثمار.

وبخلاف كل من نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية، فإن سعر الفائدة يعتبر مجددا للاستثمار، وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير الاستثمار، ولم تكن هذه هي الحالة فيما يتعلق بنظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية.

ولعل هذا التحليل يعني أن النموذج التقليدي والحديث يعتبر نظرية ملائمة لتفسير السلوك الاستثماري أو لتغير دالة الاستثمار حيث يتضمن كل من الناتج و أسعار خدمات رأس المال كمحددين للاستثمار ، بالإضافة إلى أن سياسات الاستثمار لابد أن تبني أيضا على الدراسات التطبيقية لاختبار باقي نظريات الاستثمار ، فقد يظهر أهمية أحد العوامل الأخرى المحددة للاستثمار ، أو قد يظهر عامل جديد مثل متغيرات التمويل الخارجي أو غيرها) وتصمم سياسات الاستثمار التي يمكن اتباعها بناء على كل ذلك.

المطلب الرابع: العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي

حيث إنه من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه ، ويتم الربط بين

أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار القومي، من خلال ما يطلق عليه "التخطيط التأشيري (هـ) أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار . . ويلاحظ أنه إذا كانت أهداف سياسات الاستثمار (الأهداف الاقتصادية لأي مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلي زيادة القيمة المضافة القومية، وتحقيق التوظف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها[1].

فإن تقييم الاستثمار على المستوى القومي بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف، وبالتالي لكل هدف وزن معين وبناء على ذلك فإن لكل معيار أفضلية معينة تختلف من اقتصاد دولة إلى اقتصاد دولة أخرى، بل للاقتصاد القومي الواحد من مرحلة لأخرى.

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن هذا لا يعني تجاهل معايير تقييم الاستثمار على مستوى المشروع التي سبق مناقشتها)، بل إن كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معاييره التي تتفق مع أهداف المشروع، وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوي القومي أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد القومي ، من خلال إعطاء أوزان معينة المعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

مباشرة وغير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى القومي.

ولإيضاح العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي (وجهة نظر المجتمع والاقتصاد القومي) يمكن التعليق على كيفية تطبيق ثلاثة معايير فقط على النحو الذي يوضحه التحليل التالي:

أولا: معيار القيمة المضافة: ويقصد به مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار في تحقيق إضافة هامة إلى الدخل القومي، ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره الافتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في المجتمع عبر تلك السنوات، مع الأخذ

في الاعتبار أن القيمة المضافة تحسب بالطرق التي جاءت بها المحاسبة الاقتصادية أو المحاسبة القومية، أي بإحدى الطريقتين التاليتين:

طريقة عوائد عناصر الإنتاج: وذلك بجمع قيمة ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج في المشروع وبالتالي فإن القيمة المضافة = الأجور + الإيجار + الفائدة + الربح.

طريقة الناتج: وتأخذ الصورة التالية:

القيمة المضافة = الإنتاج بسعر السوق – مستلزمات الإنتاج وبصورة أكثر تفضيلا تكون:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق –مستلزمات الإنتاج + الإهلاك) +. الضرائب (–) الإعانات.

ويتم بعد ذلك حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي):

$$\text{معيار القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع (في كل سنة من العمر الافتراضي)}}{\text{القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)}} \times 100\%$$

كلما زادت النسبة كلما ساهم المشروع بصورة أكبر في القيمة المضافة الإجمالية، ويحقق هدف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ثانيا: معيار التوظف: ويهتم هذا المعيار بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي يوظفه المشروع ولذلك فإن تطبيق هذا المعيار يتطلب توافر عدد من البيانات هي:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع؛
- عدد العمالة الوطنية في المشروع؛
- عدد العمالة الأجنبية في المشروع؛
- إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع في العام.

ومن هذه البيانات يمكن تقدير:

- نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية في السنة؛
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ويتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظف كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع الاستثماري، كلما ارتفع متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية التي سوف يدفعها المشروع للعاملين فيه سنويا طوال العمر الافتراضي.

ثالثا: معيار دعم ميزان المدفوعات: ويقيس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات، ومدى مساهمته في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال الصيغة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المدفوعات=
الصادرات السلعية (الخدمية) + المتحصلات من النقد الأجنبي -الواردات السلعية (الخدمية) + المدفوعات من النقد الأجنبي).

فإذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر إيجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات.

ويلاحظ هنا في هذا المجال أن هذا المعيار قد يطبق بشكل جزئي في الدول التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري والذي يسبب اختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات، ومن منطلق اهتمام سياسات الاستثمار بعلاج هذا العجز لما يحمله من اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات يأخذ الصورة التالية:

أثر المشروع على الميزان التجاري = الصادرات السلعية للمشروع -الواردات السلعية للمشروع.

فإذا كانت النتيجة سالبة فيكون للمشروع أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات لأنه يعمق الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع يكون له أثر إيجابي تجاه تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات وبالتالي يعالج الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

6 المبحث السادس

السياسات الاقتصادية ودورها في ضبط الاختلالات

المبحث السادس

السياسات الاقتصادية ودورها في ضبط الاختلالات

المطلب الأول: السياسة المالية والنقدية ودورها في ضبط العجز الموازني

1-1. العجز الموازني و السياسة المالية:

هناك من يركز على عجز الموازنة للحكم على أصالة وقوة السياسة المالية؛ فزيادة العجز الحكومي عاده غالبا ما يؤكد على أنه دليل ومؤشر على السياسة المالية التوسعية، وأن الانخفاض في العجز يؤخذ غالبا كدليل أو مؤشر على السياسة المالية الانكماشية. لذا فإن النتيجة هي أن السياسة المالية غالبا ما يشار إليها باعتبارها سياسة الموازية الحكومية التي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر زيادة الإمكانيات الضريبية (سفير الموارد الضريبية) من طرق تمويل العجز الموازني حيث يعمل التوسع في الأوعية الحضرية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتقليل من هذا العجز إليها، لكن ذلك لابد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما لمواجهة العجز، إذ لابد من مراعاة الاعتبارات الجوهرية الألفية:

- الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تستدعي ضرورة المناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع. [1]

- الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي افسر ضرورة تحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائما زياده الدخل والناتج.

1-2. العجز الموازني والسياسة النقدية:

إن التصدي لمشكلة العجز المالي بالميزانية العامة للدولة لابد أن يحتل مكانة بارزة وتنسيقا كبيرا بين السلطة المالية أي الحكومة والسلطة النقدية في البنك المركزي؛ خاصة إذا بلغ

[1] السعيد بربيش: **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، 187.

العجز مستويات لا يطيقها الاقتصاد؛ كنتيجة لاستمرار الدولة في الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية أكثر مما تنتج من السلع والخدمات.

ولما كان العجز المالي يعكس تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية ويشير مفهوم إدارة الدين العام إلى وضع وتنفذ استراتيجية لإدارة ديون الحكومة من أجل زيادة المبلغ المطلوب للتمويل؛ وتلبية احتياجات الميزانية أقل تكلفة ممكنة ومعدل نمو الدين بصورة مستدامة فإن ذلك يجعله يتمتع بدور كبير ومؤثر على العلاقة القائمة بين الحكومة والبنك المركزي وهو ما يثير من ناحية أخرى مسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؛ وهذا ما يوضحه قيد الموازنة الحكومية الذي يظهر مصادر تمويل العجز الموازنى حيث :

عجز الميزانية السنوي = الإصدار النقدي الجديد من البنك المركزي + مبادلة البنك المركزي العملة الأجنبية لقاء العملة المحلية + الاقتراض الخارجي + الاقتراض المحلي

ويستدعي تحقيق هذا القيد التنسيق بين السياستين المالية والتقنية واستراتيجية إدارة الدين العام في إطارين زمنيين: العمل على تطوير الأدوات المالية التحقيق الاستقرار في الأسعار بأسلوب غير منشئ للتضخم في الإطار الزمني القصير؛ بينما يتضمن الإطار الزمني طويل الأجل التنسيق بين تلك السياسات للحفاظ على استمرارية الاقتصاد في مساره التوازني؛ من خلال الحد من العجز المالي بحيث يقتصر تمويله على أساليب غير مشوهة للاقتصاد كسوق رأس المال والصناديق السيادية.

بصفة عامة توافر أمام الحكومات أربعة خيارات لمواجهة العجز المالي أو فائض الحلقات العمومية وتمثل في:

- طبع النقود الجديدة أو الإصدار النقدي الجديد.
- استبدال البنك المركزي العملة الأجنبية الموجودة حوزة الحكومة أو القطاع الخاص مقابل العملة المحلية
- القدرات الخارجي
- الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات الخزينة للجمهور.

تتعدد صور تأثير التغيرات في عجز الموازنة العامة للدولة في السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا في قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيس

للسياسة النقدية؛ ويربط عاده لك الآثار يقيد الموازنة العامة التي يؤكد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس نورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مصادرها.

وفي أحد إسهاماته الهامة أوضح تايلور (Taylor1995) إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازية الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى التغير في حجم السندات الحكومية أو في النقود عالية القوة؛ وذلك الأعراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال: إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة؛ فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين العام وكذا تراجع القاعدة النقدية. وإذا كانت الحكومة المكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الألمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود؛ وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية؛ ومن ناحية أخرى بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من نفقاتها العامة؛ أو تلك التي لا تمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الإئتمان؛ فإن الحد من العجز الموازني يؤثر بدرجة كبيرة في الحد من خلق النقود؛ وبالتالي يملا الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة بعد بمثابة خطو أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

وإجمالا يمكن تلخيص تأثير العجز الموازني والتين العام في السياسة النقدية في النقاط الأتية[1]:

– تؤثر استراتيجية الدين الحكومي في أداء السياسة النقية؛ حيث تمثل قيدا على الاستقلال الفعلي للبنك المركزي؛ كما تؤثر وسائل إدارة التين العام في أسعار الفائدة وتعد العمليات المالية الحكومية من مهمة البنك المركزي في السيطرة على الإجماليات التقنية؛ لذلك يشير كلا من نومك ويوسل (Domac2004 and Yucle) إلى أن استقلالية البنك المركزي

[1] جميل عبد الخالق العريقي: **السياسات المالية والضريبية وتأثيرها في التضخم النقدي في الجمهورية اليمنية (2000-2007) وملامحها حتى سنة 2012**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 51، صيف 2010، ص 49.

لوحدها لا يمكنها ضمان جدارة السياسة النقدية؛ التي تعتمد على الموقف الكلي للسياسات الاقتصادية الكلية على سبيل المثال: إذا كانت السياسة المالية غير متسقه مع هدف التضخم؛ فإنه يصبح من المستحيل تحقق جزارة السياسة النقدية حتى في ظل استقلال البنك المركزي.

– ارتفاع العجز المالي أو الدين العام كمية من الناتج المحلي الإجمالي لفترات طويلة يؤثر بالسلب في مصداقية وفعالية السياسة النقدية؛ إذ ينطوي على مخاطر تتمثل في اكتساب هذا العجز الصفة النقدية أو مقيد دلك العجز مستقبلا؛ وهو ما يعد بمثابة مؤشر على ضعف أداء السياسة المالية، وإذا فاقمت المشكلة فإن الحل الملائم يتمثل في ضرورة إجراء إصلاح مالي؛ وهو الأمر الذي من شأنه حصار العجز في الموازنة العامة من خلال تعدد مصادر تمويل ذلك العجز؛ حيث يتم تمويله من خلال الأسواق المالية عوضا عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي؛ والذي ينجم عنه آثار تضخمية.

– ارتفاع معدلات الفائدة في الحالات التي يتواصل فيها الارتفاع في الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يؤثر في النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلى رفع الحكومة للضرائب من أجل تمويله، ويؤدي أيضا إلى خف طلب القطاع الخاص على القروض البنكية المخصصة للاستثمار بسبب زيادة التكاليف المرتبطة بهذه القروض مما يعيق الاستثمار الخاص.

– تفاقم الوضع في حالة عدم قدرة الحكومة على تجميع الأموال من أسواق رأس المال المحلية؛ أو فشل الجهاز الضريبي من لجميع الإيرادات الضريبية الكافية أو قلة السيولة الحاضرة على مستوى البنوك المحلية؛ لذا من المنتظر أن ينجر عن مثل هذه التطورات السلبية وضع مالي معقد؛ يسم بلجوء الحكومة مباشرة ودوريا إلى الاقتراض الخارجي؛ ويشهد بذلك الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سلسلة من الارتفاعات.

– تخفيض الناتج: أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو تحفيز الإنتاج بهدف الحد من البطالة. وفي الحالات التي يمول فيها الدين العام عن طريق الإقراض؛ فإنه الحكومة تزاحم عادة ائتمان القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على الطلب الخاص على الاستثمار، ومن ثم خفض الإنتاج.

وكخلاصة لما سبق، يجب أن يتماثل مفهوم أهداف إدارة التين وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية لدى القائمين على إدارة الدين ومستشاري سياسة المالية العامة ومسؤولي البنوك المركزية؛ نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة؛ ويبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبة لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات فيها العام، ويجب أن يفهم صانعي السياسات أساليب عمل مختلف أدوات السياسة العامة؛ وإمكانية التعزيز المبادل فيما بينها، وكيفية نشأة التوترات في السياسة الاقتصادية، ويجب أن تخطر السلطات المختصة بالمالية العامة بمدى أكبر مستويات الدين الحكومي على تحقيق الأهداف النقدية، ويساعد وضع حدود قصوى للاقتراض وممارسات إدارة المخاطر السليمة في حماية الميزانية العمومية للحكومة من صدمات خدمة الدين.

في ضوء الآثار المذكورة أعلاه، هناك حاجة إلى التفاعل المستمر بين الهيئتين المالية والنقدية؛ لأن الإدارة السليمة للديون من شأنها أن تحد من تراكم مخاطر السيولة وغيرها من مستويات التين المقرطة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛ مما يمكن أن يكون له أثار ضارة على الناتج الحقيقي مع مخاطر يمكن أن تجعل اقتصاد البلاد عرضة للصدمات الخارجية.

المطلب الثاني: دور السياستين المالية والنقدية في الخروج من ضغط الركود والكساد والبطالة.

2-1. الخروج من مارق البطالة عن طريق السياستين المالية والنقدية

يعتقد أنصار المدرسة الكينزية أن التركيز على مكافحة التضخم من خلال أدوات السياسة المالية والتقنية الانكماشية ينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوي الدخل والتشغيل للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، لذا يقترحون دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقل توسعا، وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليها، أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، وينادون في حال استفحال البطالة بالعودة إلى صناعة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق رص واسعة للتشغيل والخل.

أما رواد الفكر النقدي فإنهم ينطلقون من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، ولذا فإن تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في اليات السوق، وهكذا فإن الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحصل في الإنفاق النقدي، والطي يتوقف بدوره على كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها.

ويعتقد النقديون أن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتشريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية الفرد في التداول، لهذا يتعين على الحكومات الحار علل مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصى كينز.

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بأن أزمة البطالة والركود لا تكم في نقص الطلب الكلي الفعال كما يرى الكينزيون، بل في نقص قوى العرض، ويرون أن للخروج من هذه الأزمة، لابد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج، كما برون أن تخفيض معدلات البطالة، سيؤدي إلى زيادة في العرض من السلع والخدمات، وإلى تخفيض في الأسعار ومعدل التضخم، ويرون أن القضية المركزية في مكافحة البطالة والركود في خفض معدلات الضرائب على النخل والثروة والذي سيؤدي بنوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوى العمل.

2-2. خيارات تطبيق السياستين التقنية والمالية بين الكساد والتضخم:

تعتمد الدولة في حالات التضخم الحاد إلى إنقاص الإنفاق ماليا، والحد من المعروض النقدي نقديا، المتحدث الدولة فائضا في الميزانية لؤلر به على وجه الإنفاق المتعددة؛ وتمايز الدولة بين قليل حجم الإنفاق الموجه للاستهلاك والرقابة عليه، وبين الإنفاق الموجه للاستثمار وتقييده فأثر قيد الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يحد من قدرة الاقتصاد التوسع في العملية الإنتاجية، وهو ما يبقي القطاعات الاقتصادية تراوح مكانها في ركود قد يزيد ويدخل الاقتصاد كله في كسلا حاد ينتهي به إلى كساد كلي.

إن سياسة تشييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة العمرية وضرورات العلمية في البلدان النامية، ورغم كل الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالات الكساد لما صنع أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والندبة كبلدان بمعالجة الأزمات فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزياده إيرادات الميزانية عن طريق الاكساب بالتروس العامة لامتصاص فائض القوة الشرائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان وتتقيد شروط ملحة ورفع تكلفة ملحة.

ولقد وصلت بعض الدراسات إلى حقيقة المثل في أن التضخم أمر ضروري ولا غنى عنها للاقتصاد بفرض نفسه من استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي، المثل في ارتفاعات تضخمية للأسعار، أو كوسيلة حلمية للنمو الاقتصادي المثل في سياسة التمويل بالعجز في الميزانية؛ وانتهت تلك الدراسات إلى حقيقة إيجابية تكمن في أن التضخم هو ثمرة العلاقة السلبية بين الطلب الكلي والعرض الكلى، وأن التضخم يعبر عن اختلال التوازن بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية، بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو.

المطلب الثالث: السياستان المالية والنقدية ودورها في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

3-1. السياسة النقدية وتقليل العجز في ميزان المدفوعات:

يعتبر تخفيض الإنفاق الكلي من أفضل الطرق التقليل العجز في ميزان المدفوعات ومحاربة التضخم، والسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تساعد في خفض الطلب الكلي.

حيث تعمل السياسة النقدية المقيدة أو الانكماشية عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان؛ على خفض عرض النقود، وبالتالي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية. هذا بدوره يثبط الإنفاق على الاستعمار المحلي ويخفض الدخل الوطني (عن طريق عملية المضاعف)؛ ما يؤدي إلى انخفاض في الواردات، وبالتالي يخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يجلب رؤوس أموال أجنبية؛ التي مساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وتخف من الضغط الواقع على احتياطاتها الرسمية من الصرف الأجنبي، والانخفاض في عرض النقود يصيب أيضا انخفاضا في الأسعار الداخلية بالنسبة إلى الأسعار في الدول الأخرى مما يسبب تحويل الإنفاق، لكل من المواطنين والأجانب، من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية؛ فتقل الواردات، ولزيد الصادرات، ومن لم يحدث الحسن أكبر في الحساب الجاري تميزان المدفوعات.

وعليه فإن التغيرات في عرض النقود عن طريق السياسة النقدية تميل لأن تؤثر على ميزان المدفوعات إلى حد ما، عن طريق كلا من تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات في الأسعار الداخلية.

فمثلا إذا كانت دولة ما تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها فإنها تخفض من عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية إلى جانب إجراءات أخرى كالزيادة في الضرائب والحد من الإنفاق الحكومي، حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض مستوى الطلاب الكلي على السلع والخدمات؛ وفي هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وجزء من الإنفاق المطي سينصب على الإنتاج المحلي التي تحدث بلورة آثارا للمضاعف التي تخفض الإنفاق المحلي معه، ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة أكثر.

والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب الداخلي على السلع القابلة للتصدير؛ ومن ثم يحرر سلعا أكثر من الاستهلاك المحلي نحو التصدير؛ وقد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالمية للأسعار الأجنبية؛ مسببا تحويل إنفاق، كلا من المواطنين والأجانب، من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا. ونتيجة هذه العمليات كلها سيكون هناك تحسن في ميزان المدفوعات، للإشارة سيكون هذا التحسن مصحوبا بانخفاض في الدخل والتوظف.

3-2. السياسة المالية بين السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات:

إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، والسياسة المالية للحكومة يمكن أن تسهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن

طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، أو مزج كلا العنصرين.

فإذا كان الإنفاق الخاص يميل لأن يكون زائدا"، فإن الحكومة ستطيع أن تلطف من حدة الضغط التضخمي بتخفيض إنفاقها هي؛ ولكن خفض أو تأجيل الإنفاق الحكومي في الأيام الحديثة ليس مهمة سهلة، فقد تكون هناك مشروعات تحت التشييد بالفعل، وهذه من الواضح لا يمكن أن تؤجل.

وبالمثل، الأنواع الأخرى من الإنفاق قد تكون ضرورية لمقابلة المتطلبات العادية للاستهلاك الجماعي للمجتمع كالدفاع والشرطة والعدالة...إلخ. بعد ذلك فقد تكون هناك نفقات اجتماعية على التعليم، الصحة،...إلخ؛ التي يكون من الصعب جدا خفضها نظرا للآثار الاجتماعية والسياسة عبر المرغوب فيها. و لذلك فإن التأكيد الرئيسي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب.

ان أي زيادة في الضرائب تميل عادة لأن تقض الإنفاق الخاص؛ فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح، فإن الدخل الممكن التصرف فيه الخاص ينخفض. وإذا زيدت أسعار الضرائب على السلع أو فرضت ضرائب جديدة، فإن الأثر على الاستهلاك سيكون مباشرا بصورة أكبر؛ فالزيادة في أسعار الضريبة على إحدى السلع ستخفض الإنفاق عليها مباشرة عن طريق تكلفة المشتريات.

وهكذا في فترات التضخم ينبغي على الحكومة أن تكبح إنفاقها والتوسع فيه، وأن تزيد نسب الضرائب لخفض الإنفاق الخاص. وعليه إنه لمن المناسب أن تخطط الدولة لتحقيق فائض الميزانية أثناء فترات التضخم

وعليه فالإجراءات المالية تتألف من:

- خفض الإنفاق الحكومي
- فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة التقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس ولخفض مقدار الفجوات التضخمية
- إدارة الدين العام بحيث نخفض عرض النقود.

أن السلطة المالية في البلاد إذا زادت من الإنفاق الحكومي أو خفضت من معدلات الضرائب تكون بصدد تطبيق سياسة مالية توسعية، تؤدي إلى التوسع في الإنتاج المطي والنخل من خلال خطوات المضاعف والتي تستميل الواردات متوقفا ذلك على الميل الحلي للاستيراد.

أما السياسة المالية الانكماشية فتشير إلى تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة في الضرائب أو كليهما ويؤدي ذلك إلى تخفيض الإنتاج المحلي والدخل ويستميل تخفيض الواردات.

3-3. محددات نجاح السياستين المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات:

إن فعالية الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، لحنا بعاملين أساسيين هما:

- متى فرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات، ومن ثم يمكن أن تكون هذه الإجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما لج عن الانخفاض في الطلب الكلي لقص كير نسبيا في الواردات وزيادة كبيرة في الصادرات.

وتتوقف هذه الإجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، على حجم المضاعفات التي تظهر قوة كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي: (مضاعف الإنفاق الحكومي، مضاعف كمية النقود)؛ فكلما كان حجم هذه المضاعفات كثيرا كلما كانت هذه الإجراءات أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات. أما متى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني،

فحيث تمثل المعاملات الخارجية نسبة كبيرة من مجموع المعاملات الوطنية، وحيث تميل كل الواردات والصادرات لأن تكون شديدة الاستجابة للتغيرات في الدخول المحلية، فإن تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى تحسن جوهري في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

إن الغرض من رسم السياسة الاقتصادية هو التأثير الإيجابي في النشاط الاقتصادي من خلال خطة اقتصادية عامة يخطط محكمة ستعمل لإنجاحها مجموعة من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية. وأهم الأدوات الاقتصادية المستعملة في السياسة الاقتصادية في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية

والسياسة الاقتصادية ما هي إلا توليفات من الإجراءات النقدية والمالية والتجارية لتحقيق أهداف مزامنة حيث باتت قناعة لدى صناع القرار أنه من الصعب أن تطبق السياستين النقدية والمالية والتجارية بمعزل عن بعضهم البعض، فالسياسة الاقتصادية لها أهداف لتقنية وأخرى مالية وأخرى تجاريه تسعى لتحقيقها، وتستخدم لتحقيق الأهداف النقدية، أدوات السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، ويستخدم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المالية، للسياسة الاقتصادية الخارجية أدوات لضبط ميزان المدفوعات وأسعار الصرف، والمطلوب الضمان فعالية السياسة الاقتصادية هو التنسيق الفعال بين الأدوات المختلفة، وإذا لم يتمكن صانعو القرار الاقتصادي من رسم خطة لنسق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية؛ فيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف.

ان حسن التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من كل أداة اقتصادية بدقة. وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، يجب أن تكونا متكاملتين ويختم كل منهما هدفا مشتركا، أو على الأقل لا يناقص هدف السياسة الأخرى ويترجم هذا التنسيق في أعلى مستوى السلطة الاقتصادية التي ترسم أهداف كل السياسات المنضوية تحتها؛ في خطة تسمى بخطة السياسة الاقتصادية العامة. يتحقق من خلالها التوازن والنمو والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: السياسات المالية والنقدية ومواجهة مأزق التضخم:

4-1. السياسة المالية وانحسار التضخم:

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من تراب ونفقات عامة وفروش، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد، وتستخدم السياسة المالية في حالة الرواج وحالة الكساد، فهي ترتكز في تحليلها لظاهرة التضخم على فرضية أن ارتفاع المستوى العام للأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يعمل على

خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات فلجأ الحكومة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي وذلك بضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي، أو من خلال استعمال أداء السياسة التربية بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديده للتأثير على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري، لم عن لدى الدولة ما يسمى سياسة الدين العام للتأثير على القروض العامة.

فيتناول هذا العنصر ميكانيزمات السياسة المالية سياسة اقتصادية في يد الدولة تهدف من خلالها إلى كبح وضبط ظاهرة التضخم، فالحكومة تمتلك عدة أدوات للتأثير على التضخم ويمكن تقسيمها إلى ضمين: الإجراءات المالية غير المباشرة متمثلة في السياسة الضريبية، الإنفاق العام، والإجراءات المالية المباشرة متمثلة في السياسة السعرية والسياسة الأجرية (سياسة الرقابة على الأجور والأسعار).

أ- الإجراءات المالية غير المباشرة (أوعية الميزانية العامة)

- **السياسة الضريبية:**

تحل النظرية الضريبية مكانا خاصا في علم المالية العامة، حيث لا يرجع هذا كون النظرية التربية أهم مصادر الإيرادات العامة فقط وإنما أيضا إلى الأهمية الاقتصادية التي تلعبها في تحقيق أهداف السياسة المالية، وبتطور المالية العامة أصبحت السياسة التدريبية من أهم أدوات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق أعراض متعددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد سيطرت فكرة الرقابة العربية على أهم بنود النظرية الحربية كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي استخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث الشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبري من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في المتوازن في الاقتصاديات النامية وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم والانكماش، وخاصة في البلدان النامية، والتي للصف أجهزتها المالية والمصرفية نوعا ما

بالتقليدية، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الكلي من جهة، ومن جهة أخرى كأداة تجميع الفوائض الميزانية العامة للدولة، ومن ثم تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيراد العام وبين الإنفاق العام بحيث يمكن تفادي قصور الإنفاق الخاص أو جموحه[1].

ففي حالات الانكماش الاقتصادي تقضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء من الدخول التقنية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة الرواج الاقتصادي وانتشار الضغوط التضخمية يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول أو فرض ضرائب جديدة وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون على الإنفاق ويتجهون نحو الادخار لانخفاض مستويات تخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبية.

غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة العارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها مما يؤثر سلبا في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب.

بالإضافة إلى أن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب.

[1] – لامية بكوش: **استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009، ص 55

ومع ذلك فقد ينظر للتضخم على أنه وسيلة مرغوب فيها التمويل العلمية، وذلك عندما تكون الحكومة في حاجة إلى أموال فتفرض ضرائب ورسوم بغرض الحصول على إيرادات لتمويل المشاريع أو الحلبية حاجات أخرى لفترة قصيرة فقط، وفي ظل الأنظمة الديمقراطية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باعتبار أن زيادة الضرائب والرسومات تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي زياده أسعار السلع ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار.

لذلك فقد العارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة البيانية للاقتصاديات النامية كتقليدية الأنظمة المالية والمصرفية، ولخلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية، وقصور أوعبلها، فضلا عن عدم مرونتها وعدم اكتمال النظم الضريبية، ويمكن عرد بعض القيود التي تعرض لها سياسة الرقابة الضريبية كما يلي:

✓ **القيود الإحصائية:**

فالمدلولات الإحصائية التي مبني على أساسها السياسة الضريبية رقابتها قد لا تكون دقيقة حسابات الإنفاق الكلي أو الإنتاج الكلي المتوقع، مما يخل بطابع التخطيط المالي المتوازن ومن ثم تقديرات الاستهلاك والاستثمار، كذلك مهما بلغت تلك الإحصائيات من لقه فقد بقي فعالية سياسة الرقابة الضريبية محدوده، لانعدام تلك الرقابة في بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

✓ **ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة كالأجور:**

مما يقلل من فاعلية سياسة الرقابة الضريبية، حتى ولو أمكن التوفيق في الربط بين المتغيرات في الإنفاق العام وبين الضريبية في مجالي الاستثمار والاستهلاك، فارتفاع الدخول النقدية لارتفاع الأجور يضعف من فاعلية سياسات التخطيط المالي، والتي تتبني عليها سياسة الرقابة الضريبية، فليس لطك السياسة تأثير كبير على حركات مستويات الأحور بحيث يمكن القول بأن فاعلية الرقابة الضريبية تصبح تعتمد على الموقف النهائية للنقابات العمالية والمهنية.

✓ **ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري:**

لا يعرف المنتجون عن الاستثمارات الجديدة، ذات التكاليف العالية، وغير المضمونة من ناحية نتائجها، أو عدم العمل لساعات إضافية ملائم الناتج عن الأرباح سيفقدونه في شكل القطاعات ضريبية. وبالتالي الضرائب خاصة المباشرة منها ت بزيادتها عن حوافز التوسع في

الإنتاج والأنشطة المختلفة بواسطة الاستثمار، وفي حالة زيادة أسعار الصربية سيؤدي ذلك إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة للموازنة، لأن اللجوء إلى الغش والتهرب الضري سيكون كبيرا ومكلفا بغر أكبر إذا جرى توسيع عناصر الجباية الضريبية.

- **سياسة الإنفاق العام الحكومي:**

العمر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية، التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي ترمي إليها المجتمع، خلال فترة زمنية معينة وتعتبر النفقات العامة الصورة التي تعكس النشاط الدولة، وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه الاقتصاد وندمان الاستقرار الاقتصادي، كما يعكس النمو في حجم الإنفاق العام زبدة للخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا بهدف تحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. [1]

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائده، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات المحمية أو الانكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة الحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإتفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات الشخصية أو الانكماشية لند نوعية الإنفاق العام.

فعادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الثورة الاقتصادية ولاه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد منها الزمنية وأسباب حدوثها، فصاهم الدورة الاقتصادية في زنت خود مياسة الإنفاق الحكومي وبرز ذا بقدر ما يعكسه الاتفاق من استجابة للتقلبات في النشاط الاقتصادي، والذي يوصف بحساسية الإنفاق الحكومي، فهذا الأخير يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، ولا يقيد في رسم سياسة الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية".

[1] أحمد عبد الرحيم ترزق: **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر**، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، 2009، ص93.

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم التغوط التسمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والاي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولاها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وصناعة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استمارات القطاع الخاص.

وبما أن كبح الاستثمار قد ينتج عنه تخفيض مستويات الإنتاج والزيادة في معدلات البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، فالرقابة على الإنفاق الحكومي بالقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار.

وبغض النظر عما تعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أبعت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة لما المتع به أدواتها من تأثير كبير وفعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو الانكماشية، فلقد ذهب العديد من الكتاب إلى أهمية الدور الذي تقوم به السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات الضريبية وسياسات الإنفاق العام بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتج عن الاختلالات في الأسواق.

- **إدارة الدين العام ورقابته (سياسة القروض العامة):**

فالسياسة المالية في رقابتها وإدارتها للدين العام تعمل على سد العجز في متابع التمويل، وتعمل هذه السياسة على تحويل القوة الشرائية الزائدة من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ذات الفائض إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.

ويتوقف نجاح سياسة الشروط العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض: [1]

✓ **القروض التضخمية (الإصدار النقدي الجديد)**

ويطلق عليه بالفرض العام الداخلي غير الحقيقي حيث لا يعدو في الحقيقة سوى وسيلة لخلق أو إصدار للنقود، ويتحقق ذلك عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي ، وقد منشأ ده القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الكتاب في سندات القروض العامة، غير أن لك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي، لكن قد يترتب على هذه السياسة نشأة التضخم، وارتفاعات الأسعار حيث لم تساهم هذه القروض في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، حيث أن هذه القروض مولت بالإصدار النقدي).

✓ **القروض الحقيقية (الاقتراض من الجهاز غير المصرفي):**

إن التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض يمثل تمويلا موارد حقيقية فهي تعتبر مدخرات حقيقية للعاملين في المؤسسات العامة)، أو تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار أوراق مالية (سندات حكومية أو أذون خزانة) في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق الماليه حيث تمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق استقرار في الأسعار.

- الإجراءات المالية المباشرة (القيود المباشرة):

إن ارتفاعات الأسعار المستمرة وما تخلقه من نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للأثار التضخمية، إلى ما تحته سلسلة الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، مثلجة ما يعرف بلولب الأسعار والأجور المرتفعة، وقد تعجز العديد من السياسات الاقتصادية عن إيقاف تلكم الحركة المستمرة من الارتفاعات، لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية، والتحكم

[1] رمضان صديق: **دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 01 02 أفريل 2009، ص16

في عمليات الإنتاج، والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الأخرى كعوامل العرض والطلب، حيث لا يصبح لا غنى عن الخل السلطات [1].

الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، وقد اعتبرت حركة الأجور العنصر الفعال في حركات لولب الأسعار الأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار.

فأي ارتفاع في مستويات الأمور سوف يعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة، بحيث يقي الأجور عاملا مهما لارتفاعات الأسعار، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان، وخاصة تلك التي اكتمل فيها العظيم النقابي، فبمجرد مطالبة العمال أو نقاباتهم برفع الأجور لجة الأسعار إلى الارتفاع.

وعلى العكس في حالة انخفاض الأجور فلا يوجد مبرر أمام المنتجين لرفع أسعار منتجاتهم و كذلك في مجال الرقابة على حركات الأجور يتحقق عامل المرونة في ضبط لغيرانها بالنسبة للأسعار، خضوعها لعناصر المقاومة والاتفاقيات مع الاتحادات النقابية والمهنية، لضمان بقاء الأجور متماشية مع التكاليف الضرورية للإنتاج، في حين أن الأسعار تخضع في الغالب التشريعات القوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية فضلا عن العوامل الطبيعية، ولكن قد يحط من طاف المرونة صعوبة تحديد المعيار الخاص بالأجور ، أي نوعية الأجر، والقطاع الاقتصادي الذي يتم فيه، أي الأخبار والأسس التي ينبغي

عليها التحديد، فضلا عن المشاكل السياسية والاجتماعية لذلك التحديد، وما يصاحبه من سوء توزيع الموارد الثروة والدخول، حيث ينعدم هذا التفاوت بالنسبة للأسعار لشمولها جميع الفئات دون تمييز وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج التضخم بأي طريقة كانت، خصوصا وأن استمرار ارتفاع الأسعار يسبب لها تهديدا وإزعاجا كثيرا، فتلجأ السلطات الحكومية إلى الإجراءات المالية المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار يحكم القانون، لذا وعلى ضوء ما سبق ذكره، سيتناول هذا المطلب مدى فعالية سياسة الرقابة على الأجور والأسعار في معالجتها لظاهرة التضخم من خلال العنصرين الاثنين:

سياسة الرقابة المباشرة على الأجور ، سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار.

[1] عبد الله الصعيدي: **دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 20

- **سياسة الرقابة المباشرة على الأجور:**

للعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنظمة والمتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عن زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في التحول زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائده ساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والمنظمات بنبة تفوق مقرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المطية كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورا بارزا في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسية الفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية.

وعليه فإن إيقاف دار الارتفاعات الخاصة بلون الأسعار الأجور، يتطلب ويفرض رقابة مباشرة على الضخمات الأجور من طرف الحكومة، فلا ترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متابعة من الارتفاعات التضخمية تبعا لارتفاع الأسعار، وتكمن المشكلة الأساسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني بين معدلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة، لذا فإنه مهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور فيجب ضمان سياسة توازنيه بحيث تناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية التاء بما يحقق استقرارا في المستوى العام الأسعار.

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية، وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد الحالات الصحية أو انكماشية، نظرا لأن الزيادة في معدلات الأجور بنسية

فرق الزبدة في الإنتاجية العبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقر العرض الحقيقي، نظرا ليلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الفرق بين حجم الطلب الكلي وحجم العروض الفعلي يتمثل في صورة قالت طلب، يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، ولذلك فإن النساء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتناسب مع مغرد العرض الحقيقي والتي يتطلب اتباع السياسات التقنية والمالية الملائمة التي ساهم في تخفيض حجم الطلب"، وذلك من أجل تقليص فائض القوة الشرائية بما يضمن انخفاضا في مستوى الأسعار وتحقيق استقرار اقصائي.

وبالتالي في فترات الضخم، تقتضي السياسة الحكومية في الرقابة على الأجور تحقيق مستويات مقبولة من العمالة، من خلال تخفيض حجم الطلب، وهذا يتأتى بتخفيض الأجور في جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك لأن انخفاض الدخول لجميع الأفراد من مستهلكين ومستثمرين سيخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي الاستهلاكي، كما تؤدي توقعات المستهلكين والمستثمرين من الأفراد باستمرار انخفاض مستويات الأجور إلى تخفيض حجم لنفقاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، مما يخفض من حجم الإنفاق الكلي، وبالتالي انخفاض مستويات الإنتاج والعمالة للوصول إلى مستوى توازني يحقق استقرارا في الأسعار.

غير أن تطبيق الرقابة على الأجور يمكن أن يكون لها آثارا سلبية على القطاعات ذات الكفاءة والمردودية المرتفعة مما يخالف صراعا حقيقيا بين الحركات النقابية والإدارة، وما ينتج عن ذلك من هروب اليد العاملة الماهرة والمؤهلة إلى نشاطات أكثر أجراء.

- **سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار:**

تعتبر سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار مفضلة عن سياسة الرقابة على الأجور، كونها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية يوقع فود على ارتفاعات الأسعار والحد منها بواسطة ما يسمى بسياسة البيت الأسعار بها، أو تسقيف الأسعار بحيث تهدف هذه السياسية إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية. وذلك بوضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إداريا، ويعمل ذلك على توفير السلع الأساسية بأسعار مناسب القرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع، و يتم تحديد أسعار السلع

الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم الحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، ولحد الأسعار علل مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل في العرض والطلب غير أن استخدام وسيلة الرقابة على الأسعار في محاولة لكيت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفعالية، فمن خلال تطبيق هذه السياسة نلاحظ أن السلطات تعالج الأعراض بدلا من الأسباب الأمامية للتضخم ومتكون النتيجة هي انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها)[1].

4-2. السياسة النقدية وانحسار التضخم

و من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو التحكم في حجم المعروض النقدي، والعمل على عباده على الأقل، خاصة في حالات مستويات الأسعار المرتفعة، فإذا رأت السلطة النقدية بأن هناك قيم تقنية أكثر من حجم الإنتاج الحقيقي؛ فيلزم البنك المركزي تطبيق أدوات السياسة النقدية التي تحد من عملية الإصدار النقدي للحدث أولا عن الإجراءات العلاجية لدى البنك المركزي ثم تركز على موضوع الاتجاه الجليد للسياسة النقدية ألا وهو استهداف التضخم.

- إجراءات السياسة النقدية لضبط معدلات التضخم:

يستعمل البنك المركزي ثلاث أدوات غير مباشرة يستطيع من خلالها السيطرة على عرض النقود وعقل الفائدة وقابلية البنوك على منح الائتمان وهي:

- **تطبيق أداة رفع معدل إعادة الخصم:**

فالبنوك التجارية تلجأ إلى المقرض الأخير في حال حاجتها للسيولة فتقوم بطلب إسالة ما لديها من أوراق مالية (أسهم وسندات) من البنك المركزي، نظير قبول لحمل (الخسارة) جراء سعر إعادة الخصم، فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالات التضخم، فإنه يتبع سياسة نقدية انكماشية بحجم من خلالها عن قول إعادة خصم الأوراق المالية على البنوك التجارية.

إن عملية إعادة خصم الأوراق المالية ما هي في الأخير إلا قبول تمويل البنوك التجارية، بواسطة عمليات إصدار نقدي جديدة؛ فإذا أراد البنك المركزي الامتناع عن ذلك فإنه يرفع من معر إعادة الخصم، وهو ما يؤدي إلى خيارين:

[1] عماد موعدي: **تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد16، المعهد العربي للتخطيط الكويت، أغسطس 2005، ص 13.

– أولهما الامتناع الكلي أو شبه الكلي للبنوك التجارية عن قبول سعر إعلاه الخصم المرتفع وهو ما يعني نقص السيولة لديها وعدم التوسع أكثر في الأثمان.

– ثانيهما قول سعر إعادة الخصم المرتفع، وتحميل دلك الارتفاع على زبائن البنوك التجارية، ويظهر هذا التحميل في ارتفاع سعر الخصم للأوراق التجارية لدى البنوك التجارية، وهو ما يلزم هذه الأخيرة على رفع أسعار الفائدة علا منح الائتمان (منح القروض)، فيق الإقراض.

ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى رعبه أصحاب الفائض المالي أو المستثمرين الماليين إلى إيداع ما لديهم في البنوك التجارية رعبة في تحقيق ربح جراء ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقية [1].

- **تطبيق أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:**

للبنك المركزي القدرة على قيد البنوك التجارية وإجبارها على عدم التوسع في خلق النقود الخطية أو ما يسمى بطود الودائع. فيلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري، والبنوك التجارية تلتزم بذلك وهو ما يزيد من نسية السيولة لديها أو التي تودعها في خزائن البنك المركزي، فتحصر قره البنوك التجارية على عدم قدرتها على التوسع في خلق نقود الودائع.

- **الدخول بالعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية:**

ويستخدم البنك المركزي الوسائل الكمية عادة بشكل أوسع للنظر لسهولة استخدامها وكذا إلزاميها فالفرق واضح مثلا بين الإقناع الأدبي كأداة نوعية ومعدل الاحتياطي القانوني كأداة كمية، وباعتبار أن السوق المفتوحة هي من الوسائل الكمية إلا أنها غير ملزمة لأطراف السوق المالية أو حتى السوق القبة كونها تعتمد على إعراء المستثمرين بواسطة رفع أو خفض أسعار الفائدة.

ففي حالات التضخم المرتفعة وضمن خطة السلطة التقنية الحد من ارتفاع مستويات الأسعار أو محاولة هبيت أسعار الضخم؛ لعمد السلطة النقدية إلى بيع الأسهم والسندات في

[1] شوقي جباري وحمزة العوادي: **سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة رؤى إستراتيجية**، العدد 08، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أكتوبر 2014، ص 70

السوق المالية ولو بأسعار منخفضة وبقية أرباح مرتفعة حتى تمتص جزءا من السيولة النقدية التي يعتقد البنك المركزي أنها أصدرت بكميات تفوق حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات

وإذا رأت السلطة النقدية أن الاقتصاد تعاني من حالة انكماش مثل أساسيا في تعطل المشروعات الجديدة وتوسع المشروعات القديمة، وهو ما يهدد الاقتصاد في حالات نقص كميات السيولة هو الكساد تم دخول الاقتصاد في الركود الكي يصب فيه تفعيل الأدوات التقنية التصحيح هذا الاختلال.

ولذا يقوم البنك المركزي بإنعاش السوق المالية بكميات تقنية يصدرها خصيصا لشراء أوراق مالية من البورصة مغريا الباعة بالتخلي عنها نظير تحقق أرباح مرتفعة على الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات، وينعكس هذا الإجراء على الأفراد والمشروعات والمؤسسات المصرفية، وخاصة البنوك التجارية، فتزيد السيولة النقدية في الاقتصاد ما تحطه يخرج من حالات الانكماش التي وقع فيها، ويحاول استعادة النمو من جديد.

- **تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة أو النوعية:**

حيث يقوم البنك المركزي التوسع أو الحط من قدرة البنوك التجارية في منع أو قبول الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة، فيما أن البنك المركزي ومؤسساته له من القدرة على تقدير الوضعية النقية وما يتطلبه الاقتصاد من سيولة نقية أو الإحجام عنها، فبناء على هذه التقديرات والإحصائيات لمعدلات المؤشرات المختلفة (النمو، البطالة، التضخم...) يقوم البنك المركزي بأخذ قرارات يوجه من خلالها مخاطيا البنوك التجارية بوجه خاص للاتجاه نحو تطبيق تعليمات البنك المركزي فإذا أرد هذا الأخير الحد من معدلات التضخم فنتيجة ارتفاع في المعروض النقدي؛ فإنه يرسل خطابات إقناع للبنوك التجارية بوجهها فيها للتخفيف من منح الأثمان، وعادة ما يكون هذا الخطاب قويا إذا كان يوجه البنك التجاري لمدح ائتمان القطاع لون آخر؛ فقد يشجع البنك المركزي التوجه نحو تمويل | القطاع الفلاحي ضمن خطة اقتصادية للدولة إذا رفت سببا في الإنتاج الفلاحي، وهو ما ينعش هذا القطاع الحيوي.

كما يقوم البنك المركزي بتحديد سفوف تمويلية أو أحيانا مع منح الائتمان التمويل الاستهلاك وخاصة قطاع السلع المعمرة التي عادة ما يكون فيها البيع بالتقسيط؛ كما يمكن للبنك المركزي إعطاء تحفيزات وقوانين تسهل منح الائتمان لقروض السكن.

4-3. سياسة استهداف التضخم كإطار مستحدث إدارة السياسة النقدية

- العلاقة بين السياسات المالية والنقدية في ظل استهداف التضخم :

- **مفهوم سياسة استهداف التضخم:**

أصبح استهداف التضخم سواء صورة صريحة أو ضمنية هو إطار السياسات النقدية المفضل لدى أكثر الدول تقدما، فقد تبنى علا من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة أيضا أطرا تعطي الأولوية للحفاظ على مستوى مستهدف من التضخم أو في إطار تطاق محند، بينما كانت هناك بنوك أخرى كثيرة التحول إلى هذا النظام، ولاستهداف التضخم سجل أداء جيد في تحقيق استقرار الأسعار وتثبت توقعات التضخم، الأمر التي ليست قيمته في الأسواق الصاعدة لذا تعد سياسة استهداف التضخم إطارا لتحقق الهدف النهائي من السياسة النقية، لا تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عن المستويات المطلوبة؛ بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية؛ يكون لها أثرا إيجابيا بالغا في جلب الاستمارات الخاصة، وتعزيزها على الصعيدين المطي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى إيجاد فرص مواتية للتوظيف؛ ومن ثم الارتقاء بمستويات المعيشة.[1]

ولهذا يمكننا أن نعرف هذه المياسة حسب ليزر توتار (ESER TUTAR2002)

فتعتبر سياسة استهداف التحكم بأنها نظام للسياسة النقدية تتميز بالإعلان عن العنف الرسمي لمعدل التضخم الفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.

وتعتبر نيوزيلنده أول دولة في العالم يفت سياسة القية استهدفت تضخما نقديا سنويا بين 0 و2 بالمائة في عام 1989، إلا أن الفكرة الأساسية فقد ثبت في البنك المركزي الألماني والسويسري، بعد ذلك البعث البنوك المركزية لكل من أستراليا، بريطانيا، كندا والسود هذه السياسة، ثم تبعها الاتحاد الأوروبي.

[1] يوسف عثمان إدريس: **نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، المتطلبات وتجارب التطبيق**، مجلة المصرفي، العدد 49، بنك السودان المركزي، عبتمبر 2008، ص 19

- **استراتيجية سياسة استهداف التضخم:**

القوم استراتيجية هذه السياسة بالتركيز على معدل التضخم، ويقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لضمان تحقيق ذلك المعدل، وفي حال استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية فقد جاء جون تايلور بقاعدة تايلور يمكن أن تبين كيفية استهداف التضخم، وهي عباره عن معادلة ميدو قادره على تفسير ردود فعل البنك المركزي بخصوص سعر الفائدة، حيث يسعى البنك إلى السيطرة على انحرافات التضخم النقدي عن الهدف، وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن قيمته في المدى البعيد.

ومع ذلك هناك أهداف أخرى تكون مستهدفة كفق مستوى التشغيل الكامل بالرغم انه في المدى القصير يتعارض هذين الهدفين فانه يمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في الأجل الطويل؛ إلا في نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنيا مع بعضها البعض؛ بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثير السياسة المالية على التضخم وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم".

بما أن صياغة السياسة النقية توقف بالأساس على أداء السياسة المالية؛ وأن قواعد السياسة النقدية لابد وأن تستجيب إلى فجوة الناتج؛ مما يسهم في تحقيق التوليفة المثلى للعلاقة بين السياسيين المالية والنقدية؛ ويركز الاتفاق حول قواعد السياسة النقدية إلى النجاح في تطبيق قاعدة تايلور: ولكتب المعادلة:

$$[\ it = r + \pi t + \propto (\pi t - \pi t*) + B\ (Yt - Yt*)]$$

وقاعدة تايلور هي عبارة عن سعر الفائدة قصير الأجل كما أشرنا إليها سابقا، وهو كدالة في انحرافات معدل التضخم عن المعدل المستهدف وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المتاح؛ وبذلك يعتمد سعر الفائدة قصير الأجل على خمسة عوامل هي:

- سعر الفائدة الحقيقي التوازني r
- معدلات التضخم الحالية والمستهدفة $\pi t*$
- معدل التعديل الفجوة التضخم والذي $\propto$ يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي $.(Yt - Yt*)$

عندما يبتعد معلل التضخم الفعلي عن المحتل المستهدف.

– الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجاري والممكن تحقيقه

– معامل التعديل في فجوة الناتج (B) والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي عند ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي الجاري عن المستوى الممكن تحقيقه؛ وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الحقيقي مع ارتفاع معدل التضخم عن معدله المستهدف وينخفض مع انخفاضه؛ وفي ذات الوقت يرتفع سعر الفائدة الأسمي عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستواه المتاح وينخفض بانخفاضه.

إن استهداف التضخم ما هو إلا شكل من أشكال حرية التصرف المقيدة؛ وليس كقاعدة جامده للسياسة النقدية؛ ولتضح أهمية استهداف التضخم كإطار جديد للسياسة النقدية لأنه بعد حلا عمليا لمشكلة الميل التضخمي للسياسة النقدية وذلك من خلال تحديد هدف محدد ومعلن للتضخم يسعى البنك المركزي لتحقيقه.[1]

يختلف تحديد معدل التضخم المستهدف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية؛ بحيث يعلن الهداف التضخم في الدول المتقدمة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك بغرض ترقية الاتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين مما يزيد من فعالية ومصداقية هذا الإطار للسياسة النقية، أما في الدول النامية فإن الأمر يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم. وفي نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية مفاعلة ضمنيا مع بعضها البعض بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية في التضخم وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم.

بموجب معدل التضخم المستهدف؛ الحقد الحكومة أو السلطات التقنية معدل التضخم المستهدفة والعهد السلطات التقنية بتحقيق هذا الهدف؛ بوزع لقيد معدل التضخم المستهدف المسؤوليات بين الحكومة والسلطة النقدية؛ بحيث يركز كل وأضع للسياسات على هدف واحد؛ لكن المشكلة تمثل في أن توزيع المسؤوليات يقلص التنسيق بين السياسات المالية والتقنية.

[1] غازى عبد الرزاق النقاش المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص 272–286

- شروط نجاح سياسة استهداف الضخم:

فقمت عدة دراسات شروطا وعوامل النجاح سياسة استهداف التضخم نذكر منها الآتي[1]:

- **استقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية:**

اذ يعد هذا العنصر الشرط المسبق والأولي لقيام سياسة استهداف التضخم؛ وذلك بإعطاء البنك المركزي الاستقلالية الكاملة للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هدف التضخم المنخفض وتشير ضمنيا إلى علم تمويل البنك المركزي العجز الموازنة الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم القيد بتمويل القطاع العام بأسعار فائدة منخفضة؛ كما لا يجب أن يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، وهناك ثلاثة عوامل تعيق استقلالية البنك المركزي هي:

أ) الهيمنة المالية من قبل الحكومة التمويل عجز الموازنة العامة بإصدار تقني جيد.

ب) ضعف كفاءة أسواق رأس المال في الدول النامية.

ج) ضعف النظام المصرفي .

تؤثر ضغوط السياسات المالية وضيق الأسواق المالية وصف النظام المصرفي على استقلالية البنك المركزي؛ وبالتالي في إصدار وإدارة السياسة النقدية والنجاح في تطبيق نظام استهداف التضخم؛ مما يتطلب التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية وتناسق وتطابق الآراء ووجهات النظر بينهما وتخفيض الديون وعدم الاستدانة من الجهاز المصرفي التمويل العجز المالي للحكومة.

- **وجود هدف واحد للسياسة النقدية:**

يحمل الشرط الثاني لبني سياسة استهداف التضخم في انعدام استهدافات أخرى مثل: الأجور ؛ أو مستوى التشغيل؛ أو سعر الصرف الأممي التعارض وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل

كذلك إذا كان الاقتصاد يتميز بوجود حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال؛ لتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب التحقيق معدل منخفض للضخم؛ مما يؤثر على

[1] رمزي زكي: **الصراع الفكرى والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، دار صيدا، القاهرة، مصر، 1992، ص 233.

مصداقية السياسة النقدية؛ فإذا حدث تحارب في الأهداف يصعب على صانعي السياسة النشبة إعطاء الأولوية لهذين الهدفين، وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة؛ ولقاني هذا التضارب يتطلب بني نظام سعر الصرف المرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض؛ لذا يكون الطريق أكثر أمانا لتفادي طلك المشاكل، وأن لا تكون في متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المتحف في المدى الطويل هو الهدف الوجد والأساسي للسياسة النقدية

- **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:**

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها من أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم. وأظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي أن توجد عنو عوامل تكون سببا في نجاح سياسة استهداف التضخم؛ تلخصها في الآتي:

- نظام مالي متطور ووضع مالي متين مدعوم باستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.
- استقلالية البنوك المركزية وتفويضها بتحقيق استقرار الأسعار.
- آليات واضحة تؤمن تأثير إجراءات السياسة التقنية في التضخم.
- منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم.
- شفافية السياسة النقدية بما يكفل ترسيخ المصداقية والثقة.

الخاتمة:

لقد تمحورت الفكرة الأساسية لهذه المطبوعة حول الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية التي وجدنا أن تحققها يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أنها تعتبر مؤشرات على استقرار الاقتصاد الكلي، وتكون وضعية الاقتصاد الوطني لأي بلد مستقرة كلّما كانت مساحة المربع السحري أكبر، ومن خلال تحليلنا لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لاحظنا وجد ارتباط بين مختلف هذه الأهداف، فالبحث عن التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى استخدام كامل الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي.

وقد لاحظنا إختلاف أنواع السياسة الاقتصادية، فهناك السياسة الهيكلية وهناك السياسة الظرفية والتي نميز فيها سياسات الانعاش وسياسات الانكماش وسياسة التوقف ثم الذهاب، ولعل الشيء الملاحظ في هذا السياق هو بروز السياسة المالية والنقدية وسياسة التجارة الدولية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

I- باللغة العربية :

1-الكتب:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة، عمان، 2000.

1. أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006.

2. أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990.

3. أحمد عبد الرحيم ترزق: **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر**، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، 2009.

4. أحمد فريد وسهير محمد، **السياسة النقدية**، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.

5. برينيه ب. وسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1989.

6. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

7. بوشهو لذتويج، **أفكار جديدة من اقتصاديين داخلين**، (ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني)، المكتبة الأكاديمية، دون طبعة، القاهرة، 1996.

8. جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

9. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي من المزايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992.

10. جيمس جواتيني، **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان ، دار

11. رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996، ص: 325.

12. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990.

13. رمزي زكي: **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث**، دار صيدا، القاهرة، مصر، 1992.
14. زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994.
15. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي «المفاهيم والنظريات الأساسية»**، ج1، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
16. سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، دون طبعة، القاهرة، 1991.
17. السعيد بربيش: **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
18. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006.
19. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.
20. السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1996.
21. السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادي للدخول فى التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993.
22. صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة المالية للدولة فى الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
23. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999.
24. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العامة)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1992.
25. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
26. العبادي عبد الناصر، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دون معلومات، دون تاريخ.

27. عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة والنظام المالى فى الإسلام**، مطبعة الرشاد، دون طبعة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر.
28. عبد الله الصعيدي: **دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
29. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006.
30. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومى تحليل كلى)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
31. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئى وكلى)**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
32. عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998.
33. علي كنعنان، **اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية**، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997.
34. علي كنعنان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003.
35. غازي عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986.
36. فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولى تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007.
37. فوزي عطوي، **المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان،2003.
38. مايكل أبدجمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988.
39. مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
40. محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية**، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998.
41. محمد حسين الوادي، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000.
42. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، دون سنة نشر.

43. محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
44. محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 359.
45. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ.
46. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 1999.
47. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000.
48. ناظم محمد نوري الشمري، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010.
49. ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، **علم الاقتصاد**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
50. نايهانز جورج، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، (ترجمة: صقر أحمد صقر)، المكتبة الأكاديمية، دون طبعة، القاهرة، 1997.
51. نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990، ص: 141.
52. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
53. يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر.

2 – الرسائل والأطروحات الجامعية (دراسات غير منشورة):

54. أسماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مجلس التعاون الخليجي ...أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020.
55. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005.

56. عبد الله بالوناس، **الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.

57. لامية بكوش: **استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009.

58. مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007.

59. يوسف بيبي، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007.

3- قائمة الدوريات والنشريات:

60. جميل عبد الخالق العريقي: **السياسات المالية والضريبية وتأثيرها في التضخم النقدي في الجمهورية اليمنية (2000-2007) وملامحها حتى سنة 2012** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 51، صيف 2010.

61. رمضان صديق: **دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 01 02 أفريل 2009.

62. شوقي جباري وحمزة العوادي: **سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة رؤى إستراتيجية**، العدد 08، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أكتوبر 2014.

63. صالح صالحي: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة،لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18، 19، 20، افريل 2010.

64. عماد موعدي: **تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد16، المعهد العربي للتخطيط الكويت، أغسطس 2005.

65. غازى عبد الرزاق النقاش المالية العامة، ط2، دار وائل للنشـــر، عمـــان، الأردن، 2001.

66. يوسف عثمان إدريـــس: **نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، المتطلبات وتجارب التطبيق**، مجلة المصرفي، العدد 49، بنـــك الســـودان المركـــزي، عبتمبر 2008.

ثانيا المرجع باللغة الأجنبية:

*67. Christine Ammer & Dean. S. Ammer, **Dictionary of business and economy**, Macmillan publishing, New York, 1977.*

*68. Carle Walsh, **Monetary and policy**, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology, 2010.*

*69. Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002.*

*70. Mourice Duverger, **Finances publiques**, P.U.F, Paris, 1971.*

*71. Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, Paris, 1993.*

*72. William A, McEachern,**Economics**, college division, South-Western Publishing, cincinnati Ohio,1994.*

*73. Benassy Quéré A, Coeuré B, Jacquet P et Pisani Ferry, **Politique Economique**, édition boeck, Bruxelles,2004.*